البحث
٧

الدعم العربى السياسى والمالى للثورة الجزائرية ١٩٥٤ - ١٩٦٢

إعـــداد

د / وجيه على أبو حمزة

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب - جامعة طنطا

الدعم العربى السياسى والمالى للثورة الجزائرية ١٩٥٤-١٩٦٢

د/ وجيه على أبو حمزة
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
بكلية الآداب - جامعة طنطا

مقدمة

كانت فرنسا قد عاشت داخل أوهامها فى أنها قد هضمت الجزائر، وحولت هذا القطر العربى الإسلامى إلى إقليم فرنسى أوربى. ولكن فى الواقع كان لضغط الأحداث الداخلية والخارجية أن ساعدتا على نضج الشخصية الجزائرية وانفصالها عن الشخصية الفرنسية.

وكان لتكامل العوامل داخل الجزائر، وتفاعلها مع القوى الاستعمارية، وتأثرها بالحركات القائمة فى العالم العربى، وخارج العالم العربى أثره فى حتمية أن تقوم الجزائر بالصدام مع القوة الاستعمارية الفرنسية المحتلة للجزائر منذ ٥ يوليو ١٨٣٠، وإجلاء الغاصب الفرنسى عن الأراضى الجزائرية العربية الاسلامية. فكانت ثورة الفاتح من نوفمبر ١٩٥٤، والتى خاضت حربا مريرة على كل الجبهات العسكرية والسياسية والاقتصادية والطبقية... وضد عدو تسلح بأحدث ما أنتجته المصانع الحربية، ومؤيدا من قبل الرأسمالية الغربية وساستها وأحلافها العسكرية. بينما تسلح ثوار الجزائر بالإيمان بعدالة القضية التى يحاربون من أجلها، فكان النصر حليفهم فى النهاية.

ولم يكن طريق ثورة الجزائر ١٩٥٤-١٩٦٢، مفروشا بالورود، بل كان مليئا بالأشواك، والدماء التى سالت من أجل الاستقلال والحرية، فكانت حرب تحرير طاحنة لم يشهد إقليم عربى لها مثيل، فكانت الثورة عميقة فى معاركها وذات أهداف تصل إلى الجذور من أجل أمة جزائرية لها مكانتها على الخريطة الدولية.

ولم يقف العرب مكتوفى الأيدى حيال مايجرى فى الجزائر، بل قامت الدول العربية كل قدر طاقته بمد يد العون لإخوانهم الثوار الجزائريين وحتى يتمكنوا من

تحقيق أهدافهم للوصول بالجزائر إلى بر الحرية والاستقلال. وسوف يتناول البحث بعضا من المساعدات المادية التى قدمتها الجامعة العربية وبعض الدول العربية إلى الجزائريين فى صراعهم مع الفرنسيين. كذلك يتناول البحث الدعم السياسى الذى قامت به دول الجامعة العربية للثوار الجزائريين فى المحافل الدولية حتى تم للجزائر الحصول على الإستقلال.

وأرجوا أن أكون قد وفقت فيما هدف إليه البحث.

وعلى الله قصد السبيل.

فى الفاتح من نوفمبر ١٩٥٤، اندلعت الثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسى، وشملت الثورة أكثر من سبعين منطقة فى الجزائر، وقاوم الثوار الوطنيون بكل شراسة قوات الاحتلال الفرنسى، الأمر الذى دفع فرنسا إلى الإستعانة بإمدادات فرنسية جلبتها من الهند الصينية، ومن فرنسا، ومن حلف الأطلسى حتى تمكنت من حصر الثوار فى جبال أوراس، ولكنها لم تستطع القضاء على الثورة التى استمرت وبشراسة أشد حتى أطاحت بالجمهورية الرابعة فى فرنسا نظرا لعجزها على القضاء على الثورة، وعندما قامت الجمهورية الخامسة فى فرنسا ١٩٥٨، عجزت أيضا على القضاء على الثورة بالأسلوب العسكرى رغم الإمدادات العسكرية الغربية لفرنسا، وأمام هذا العجز اضطرت الجمهورية الخامسة إلى الدخول فى مفاوضات سياسية مع القيادة الثورية لحفظ ماء وجهها، وخوفا من المصير الذى آلت إليه الجمهورية الرابعة. ولقد لعب الموقف العربى دورا إيجابيا قدر إمكانياته فى ذلك الوقت إلى جانب الأشقاء الجزائريين حتى حصلوا على الاستقلال عام ١٩٦٢.

- **الدعم السياسى العربى للثورة:**

وبعد انفجار الثورة، ومن القتال الشرس الذى عم أنحاء الجزائر؛ علم العالم بأنباء الثورة، وبالمجازر التى أقامها الفرنسيون للشعب الجزائرى. وهمت الدول العربية للقيام بدورها القومى تجاه الشعب الجزائرى الشقيق. ففى ٥يناير ١٩٥٥، قدم وفد المملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة مذكرة إلى رئيس مجلس الأمن، يلفت فيها النظر إلى حالة الجزائر الخطيرة بسبب أعمال القمع والاضطهاد التى تمارسها السلطات الفرنسية ضد المجاهدين الجزائريين من رجال حركة التحرير القومى، وأن هذا يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين. كما أوضحت المذكرة التفسيرية الملحقة أن فرنسا تحاول تحت ستار أسطورة وضعها فى الجزائر الذى فرضته على البلاد فرضا طمس خصائص الشعب الجزائرى القومية والدينية والثقافية عن طريق عملياتها العسكرية الصارمة فى الجزائر، كما احتفظت المذكرة بحق المملكة العربية السعودية بدعوة مجلس الأمن إلى الاجتماع لبحث القضية الجزائرية فى الوقت المناسب[١].

وكان تريث الوفد السعودى بهذا التحفظ مرجعه عدة اعتبارات رؤى الاهتمام بها قبل اتخاذ الخطوة النهائية فى مجلس الأمن؛ ومن هذه الاعتبارات تداول الوفود العربية الدائمة لدى الأمم المتحدة فى الأمر لاتخاذ خطوة موحدة تجاه القضية. وتهيئة الرأى العام العالمى والأمريكى بحقائق القضية وعدالتها، لذا قامت الوفود العربية بألوان من النشاط فى أروقة الأمم المتحدة والصحافة الأمريكية لتحقيق أهدافها.

وبعد مضى خمسة أشهر على اندلاع الثورة الجزائرية، كان نشاط المجاهدين الجزائريين ضد الفرنسيين فى تزايد مستمر، وخرج من نطاق استقراره فى جبال الأوراس ومنطقة القبائل إلى أنحاء القطر الجزائرى المختلفة. وعندما وجدت السلطات الفرنسية أن الأعمال العدوانية التى شنتها ضد المجاهدين الجزائريين لم تنته إلى غاية، أعلنت فى أول ابريل ١٩٥٥، حالة الطوارئ فى الجزائر لمدة ستة أشهر، وخول هذا الإعلان حاكم الجزائر العام سلطات واسعة تمكنه من الاعتقال، وتحديد الاقامة، والابعاد، وحظر التجول، وإغلاق المحلات العامة، واتخاذ كافة مايراه من التدابير الاستثنائية فى منطقة معينة أو فى جملة مناطق [٢]. واعتقدت السلطات الفرنسية أنه من الممكن القضاء على الثورة فى خلال ستة أشهر، ولكن الأحداث أثبتت فشل التقديرات الفرنسية، وقوة الثورة، الأمر الذى دفع فرنسا إلى مد العمل بقانون الطوارئ مدة أخرى.

واحتج الوطنيون الجزائريون على هذا القانون الاستثنائى بطريقة عملية، فاشتدت ضرباتهم للفرنسيين فى الجزائر، ووجه قادة الكفاح الوطنى دعوة إلى الجزائرين لمقاطعة الإنتخابات الاقليمية، كنوع من المقاومة للقانون، ولم يشارك من الجزائريين فى الانتخابات سوى ٤٪ فقط تحت ضغط وسائل القهر التى قامت بها الإدارة الفرنسية لحمل الناخبين على الاقتراع.

ونتيجة لهذه المقاومة سارعت الحكومة الفرنسية إلى إرسال قوات كبيرة من الجيش، والبوليس، وبعض فرقها من حلف الأطلسى إلى الجزائر فى أواخر مايو

١٩٥٥، وبرر وزير الداخلية الفرنسى مسيو «موريس بورجيس مونورى» Mourice Bourgés Maunoury هذه الإجراءات بقوله : «..... أنه قد إتخذت ذلك للوقاية من الحوادث وكفالة الأمن، وأنه مصحوب بقرارات أخرى سياسية واقتصادية قررت الحكومة القيام بها..»[٣] وصرح قائد قوات حلف الأطلسى الجنرال «جرونتير» Gruenther بأن «فرنسا تواجه أزمة حادة فى شمال أفريقيا، وأن مجلس حلف شمال الأطلنطى يوليها العطف، ولو أدى ذلك إلى إضعاف خطط أوربا الغربية»[٤] وهكذا تكاتفت الديمقراطيات الغربية لقتل حرية الجزائر.

وإزاء تزايد ضربات الثوار فى الجزائر، تقدم الحاكم العام للجزائر مسيو جاك سوستيل[٥] Jacques Soustelle فى أول يونية ١٩٥٥، إلى الحكومة الفرنسية بطلبات لتهدئة الحالة، ومما جاء فيها: استخدام الجيش بدلا من البوليس فى قمع الإرهاب- الثوار الجزائريين-، ورفع مستوى معيشة الجزائريين، وتنفيذ الإصلاحات التى لم تنفذ مما نص عليه دستور ١٩٤٧، وتخفيض سعر الكهرباء، والمواد الغذائية، وتنفيذ نظام اللامركزية، وجعل اللغة العربية هى اللغة الرسمية، والتوفيق بين السلطة الزمنية والتعاليم الإسلامية، وتمكين المسلمين من العمل فى الحكومة[٦] وكان سوستيل يرمى من وراء ذلك فتح باب سياسة الاصلاح الاجتماعى، لتطبيق مبدأ الإلحاق Integration وهو غير الإدماج Assimilation الذى يعنى التماثل بين المستعمرة والدولة المستعمرة فى نظام الحكم والتسوية بينهما[٧]. أو بمعنى آخر أن إقليم ماوراء البحار ليس إلا امتداد للدولة المستعمرة، لأنه يعنى تطوير الأنظمة السياسية بحيث تصبح مطابقة لفرنسا، ولكن مع الاعتراف بوجود شخصية جزائرية متميزة ثقافيا واجتماعيا.

وكان لهجمات الثوار الانتحارية على الفرنسيين أن أصبحوا حديث الصحافة والدوائر السياسية فى العالم، الأمر الذى أفقد الساسة الفرنسيين بعضا من توازنهم ففى ١١ يونية ١٩٥٥، صرح مسيو بيير جولى Pierre Joli وزير الدولة الفرنسى

لشئون تونس ومراكش بأن «الولايات المتحدة الأمريكية لاتتعاون مع فرنسا فى شمال افريقيا». واتهم بعض الأمريكيين بالعمل على إثارة الإضطرابات فى الجزائر ضد فرنسا، ونعت الإدارة الأمريكية بأنها لاتفهم السياسة الفرنسية فى شمال أفريقيا. وذكر أن فرنسا لم تسمح للجزائر بالانفصال، وأنها تقر النظام الحالى فى الجزائر، وأن على دول حلف شمال الأطلسى أن تساند السياسة الفرنسية فى الجزائر وهو واجب يقع فى نطاق الحلف، لأن الجزائر يشملها ميثاق شمال الأطلسى [٨]. ومعنى ذلك تأكيد فرنسا لدول الحلف أن الجزائر هى مقاطعة فرنسية ومن واجب الحلف الدفاع عنها، فالجزائر ليست مثل المستعمرات الفرنسية الأخرى التى تتبع وزارة المستعمرات الفرنسية.

ورد نائب القنصل الأمريكى فى الجزائر فى مؤتمر صحفى بقوله: «إن ساسية حكومته تقضى بتأييد فرنسا فى الجزائر.. وأن الولايات المتحدة تفهم تمام الفهم أن الجزائر- من الناحية القانونية- جزء من فرنسا نفسها» [٩]. وإزاء هذه المغازلة السياسية الفرنسية الأمريكية. قاطع الجزائريون البضائع الفرنسية، والمقاهى، والملاهى، والتدخين، وعادت هذه المقاطعة على الإقتصاد الفرنسى بالأضرار. وهنا كان للمجموعة العربية موقف!.

وأثر ذلك قامت دول المجموعة العربية باستنكار الإجراءات الاستثنائية الفرنسية، وإستخدامها لقوات شمال الأطلسى فى قمع الجزائريين. فبذلت الوفود العربية مساعيها لدى مجموعة الدول الأسيوية الأفريقية فى الأمم المتحدة لتأييد المذكرات والاحتجاجات التى ستقدمها المجموعة العربية للسكرتير العام لأمم المتحدة [١٠] وكانت الأمانة العامة للجامعة العربية قد تلقت مذكرة فى ٣١ مايو ١٩٥٥ [١١]، من مندوبى جمعية العلماء الجزائريين، وحزب الشعب الجزائرى، وحزب البيان الجزائرى بالقاهرة توضح الوضع فى الجزائر [١٢] الذى كان عبارة عن مأساة حقيقية، وطالبت المذكرة من الجامعة العربية القيام بدورها القومى تجاة القضية الجزائرية.

وفى ٤ يونية ١٩٥٥، وجهت الأمانة العامة للجامعة العربية بيانا مستفيضا الى الرأى العام العالمى جاء فيه: «قامت شعوب شمال أفريقيا تطالب بتحقيق أهدافها القومية وأمانيها الوطنية، وهى حقوق إنسانية مشروعة، لم يعد التغاضى عنها يساير منطق العصر الذى نعيش فيه أو يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة» وذكر البيان أن الجامعة العربية لجأت إلى الأمم المتحدة تطالبها بإعمال مبادئها وميثاقها، واعترافها لشعوب شمال أفريقيا بالحرية والاستقلال، وأعرب البيان عن قلق الجامعة العربية لما يدور من أحداث فى الجزائر، ومن وسائل القمع التى تستخدمها فرنسا ضد الجزائريين، واستخدامها لقوات حلف الأطلسى، وسلاحه ضد الجزائريين المطالبين بحريتهم. وناشد بيان الجامعة دول الحلف التى تعاون فرنسا ضد حرية الشعب الجزائرى الأعزل من السلاح، أن تكف عن هذا التأييد الذى لايتفق مع المثل الإنسانية، ويهدد الأمن والسلم، ويشعل نار الحرب فى وقت تسعى فيه الدول لازالة التوتر الدولى. وطالب البيان من فرنسا إعادة النظر فى موقفها من الشعب الجزائرى، وإعادة الحق الى ذويه حتى تضمن صداقة العالم العربى والإسلامى. وذكر البيان الرأى العام العالمى بأن الجزائر لاتقف وحدها أمام الاستعمار الفرنسى. فنددت دول مؤتمر باندونج بالإستعمار الفرنسى فى الجزائر، وأصبح للجزائر اليوم أنصار من كل القارات والشعوب المحبة للسلام والحرية. وأكد البيان على أن دول الجامعة العربية حملت أعلام الحرية فى المجال الدولى، وفى الأمم المتحدة ناضلت من أجل حقوق الشعوب المغلوبة على أمرها. لذا تناشد الجامعة الدول المحبة للسلام أن تناصر الشعب الجزائرى الذى يطالب بحق تقرير المصير، وأن تقف يدا واحدة ضد التعنت الفرنسى،وخطته التى ترمى إلى إفناء الشعب الجزائرى (١٣).

وقام الأمين العام للجامعة العربية بالتمهيد للمعارك الدبلوماسية المستقبلية، فأرسل برقية إلى السكرتير العام للأمم المتحدة يلفت فيها النظر إلى خطورة الحالة فى الجزائر، الأمر الذى يهدد استقرار الشرق الأوسط، ويعرض السلام الدولى

للخطر، وشرحت البرقية الأساليب الوحشية التى تستخدمها فرنسا ضد الشعب الجزائرى المطالب بالحرية وحق تقرير المصير، ووضحت إستعانة فرنسا بقوات شمال الأطلسى فى أغراض منافية للسلام، وطالبت البرقية بتدخل الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين (١٤). وأرسل الأمين العام الى سفارات دول حلف الأطلسى فى القاهرة يلفت فيها نظر تلك الدول إلى استخدام فرنسا لقوات وعتاد الحلف ضد شعب الجزائر، ووضح لهم أن هذا العمل يجافى كل شرع وعرف (١٥) كما أرسل مذكرات عن الحالة فى الجزائر إلى سفارات دول مؤتمر «باندونج» فى القاهرة، وإلى وزارات خارجية هذه الدول التى ليس لها تمثيل دبلوماسى مع مصر. ورجا بذل المساعى الحميدة في هذا الشأن (١٦).

ومتابعة للحشد السياسى قامت الأمانة العامة للجامعة بالإتصال بوفدها الدائم فى نيويورك للتعرف على ماقامت به الوفود العربية الدائمة لدى الأمم المتحدة مع سائر وفود دول مؤتمر باندونج. ولقد أثمرت هذه الجهود بطلب المجموعة الأسيوية الأفريقية إدراج قضيتى الجزائر ومراكش فى جدول اعمال الجمعية العامة فى الدورة القادمة(١١)، على أساس حق تقرير المصير. كما زودت الأمانة العامة الدول الأعضاء والوفود العربية الدائمة لدى الأمم المتحدة بنص وترجمة «تقرير البعثة البرلمانية الفرنسية» التى أوفدتها «الجمعية الوطنية الفرنسية» لدراسة الأحوال فى الجزائر، والذى قدمته البعثة للجمعية الوطنية فى ٣٠ يونيو ١٩٥٥، وطلبت الأمانة العامة من المجموعة العربية بالتحرك الدبلوماسى لتعريف وفود الأسرة الدولية لدى الأمم المتحدة بفحوى «التقرير الفرنسى»، والعمل على جذب التأييد الدولى للقضية الجزائرية. ومماجاء فى التقرير: «إن الحالة الاجتماعية والإقتصادية فى الجزائر قد خلقت ميدانا خصبا لنمو الاضطرابات الحالية، ولاريب أن الجهود المعروفة التى بذلتها فرنسا فى شمال أفريقيا قد أفادت الطبقة الممتازة من السكان الأوربيين. أما غالبية السكان من المسلمين فإنهم يعيشون فى فقروجهل». ويلاحظ أن تقرير البعثة أرجأ الثورة إلى سوء

الحياة الإجتماعية والاقتصادية، وتغافل بشكل متعمد السبب القومى وأن الثورة قامت من أجل الاستقلال وحق تقرير المصير.وكان لعدم صدق الفرنسيين مع النفس تجاه الثورة أن سيرت الثورة كل الأحداث فى فرنسا. وذكر التقرير أنه نتيجة لهذه السياسة أن أصبح السكان الوطنيين أشباحا فى بلادهم التى ينعم الفرنسيون فى ظلالها الوارقة، وأنه ليس هناك شخص واحد ذو ضمير لايفزعه البؤس الذى يخيم على الجزائر خاصة المناطق الجنوبية منه (١٧). ولاريب أن هذا التقرير مع ماكشف عنه من سياسة البطش والقهر والإستغلال الفرنسى فى الجزائر يعطى صورة سيئة لأبواق الديمقراطية الغربية، وأن دعاوى حق تقرير المصير، والحقوق الإنسانية ماهى إلا ألفاظا جوفاء لاتغنى ولاتسمن من جوع.

حكومة جى موليه والموقف الفرنسى من الجزائر:

واستمر المجاهدون الجزائريون ماضون فى مقاومتهم للقوات الفرنسية. وقد انتشرت المقاومة فى كل أجزاء القطر الجزائرى، وألحقوا بالفرنسيين خسائر هائلة، الأمر الذى دفع الحكومة الفرنسية فى ٢٧ ديسمبر ١٩٥٥، إلى إرسال بعثة رسمية اخرى للتحرى عن أسباب تفاقم الحالة. ولكن مع استمرار تفاقم الحالة فى الجزائر، قامت الحكومة الفرنسية بحل الجمعية الوطنية الفرنسية، ودعت إلى انتخابات عامة لإيجاد حل تسوى به قضية الجزائر (١٨).

وفى يناير ١٩٥٦، أجريت انتخابات الجمعية الوطنية الجديدة، ويلاحظ على هذه الانتخابات أن الحكومة الفرنسية قد أخرجت مؤقتا المديريات الجزائرية من إجراء الانتخابات البرلمانية، وذلك لعجز السلطات عن تأمينها (١٩). وتألفت الحكومة الفرنسية الجديدة برئاسة جى موليه Guy Mollet ، وقدم سوستيل Saustelle حاكم الجزائر العام استقالته. وكان المستوطنون يؤيدونه فى سياسته فى الجزائر لأنها كانت فى صالحهم. وفى ٣٠ يناير عين بدلا منه الجنرال كاترو Catroux وزيراً مقيماً بالجزائر، وأعلن جى موليه أنه سيزور الجزائر لإيجاد حل لمشكلتها (٢٠) وتناقلت

الأنباء تصريحا أفضى به الجنرال كاترو إثر تعينه وزيرا مقيما فى الجزائر جاء فيه أنه «لايرى أن الجزائر جزء من فرنسا وأن للجزائر شخصية قائمة». وكان هذا التصريح عادلا ولكنه أغضب المستوطنين، ولذا عندما حل رئيس الحكومة الفرنسى فى زيارة للجزائر فى ٦ فبراير ١٩٥٦، استقبله المستوطنون استقبالا غير حميد. وكان المستوطنون يخشون أن تعقد حكومة موليه صلحا يحد من أطماعهم، وتحت هذا الضغط طلب موليه من الجنرال كاترو تقديم إستقالته، وظلت حكومته محافظة على السياسة الاستعمارية فى الجزائر. وفى ٩ فبراير عين روبير لاكوست Robert Lacoste وزير المالية وزيرا مقيما فى الجزائر. وطاف موليه بالجزائر واستقبل عدداً من الوطنيين الجزائريين الذين أفضوا إليه بأن الجزائر تطالب باستقلالها وأنه لابد من مفاوضة زعماء الثورة إذا أريد حلا لمشكلة الجزائر (٢١).

وفى الحديث الصحفى الذى نشر يوم ٦ فبراير بصحيفة Le Monde صرح المتحدث باسم جبهة التحرير الوطنى Front de la Libération Nationale (F.L.N.) أن وقف إطلاق النار يتوقف على صدور بيان من فرنسا يعترف باستقلال الجزائر، ولابد من إطلاق سراح المعتقلين والسجناء السياسيين منذ عام ١٩٣٠، وعودة المنفيين السياسيين، وإنهاء الأعمال الحربية التى يقوم بها الجيش الفرنسى، إقامة حكومة جزائرية تتولى إجراء المفاوضات.

وفى ١٦ فبراير أعلن لاكوست تحديد الموضع التنظيمى الذى سيوضع فيه الجزائر مستقبلا تحديدا لاغموض فيه، وهو قيام علاقة لاتنفصم مع فرنسا، ولكن مع شخصية جزائرية. وأعلن موليه أن الحكومة سوف تحارب كى تبقى فرنسا فى الجزائر. وأنه لامستقبل للجزائر إلا مع فرنسا (٢٢). وبدأت فرنسا تعمل على تنفيذ هذه السياسة بالقوة العسكرية. وفى ٢٣ فبراير رد المتحدث باسم (F.L.N.) على تلك التصريحات بقوله: «إن تصريح موليه لايزال متفقا مع السياسة الاستعمارية التقليدية (٢٣).

ويبدو من مجرى الحوادث أن السياسة الفرنسية حيال الجزائر غير مستقرة على نهج معين، فبعض المسئولين من رجالها يصرحون بما لايتفق وما أعلنته فرنسا من حسبان الجزائر جزء من الوطن الفرنسى، بينما يصرح رئيس الحكومة تحت تأثير اعتبارات كثيرة متصلة بالموقف سواء فى الجزائر أو فرنسا ذاتها بأن فرنسا ستحارب للبقاء فى الجزائر وأن الجزائر جزء منها، ورغم التصريحات الفرنسية والإمدادات العسكرية الكبيرة التى ترسلها فرنسا إلى الجزائر لقمع الثوار، إلا أن كل هذا لم يؤثر فى عضد المكافحين الجزائريين من أجل نيل الاستقلال.

وإبان حكم وزارة جى موليه تعددت التصريحات أمام الجمعية الوطنية الفرنسية عن المشروعات المزمع تطبيقها فى الجزائر لتسوية مشكلتها وإعادة الاستقرار إلى ربوعها. وقد قام رئيس الوزراء بزيارة الجزائر مرتين، وتحدث عن رغبة فرنسا فى إيجاد حل مقبول للمشكلة، وإجراء انتخابات حرة تمثل فيها جميع طبقات الشعب على شرط أن يضع الثوار سلاحهم كدليل على حسن النية وثقتهم فى فرنسا. ولم ترق هذه السياسة لمسير منديس فرانس Mendès-France رئيس الحزب الراديكالى، فقدم فى مايو ١٩٥٦ استقالته من الحكومة، تاركا لرئيسه الاشتراكى جى موليه حرية التصرف فى المسألة الجزائرية. وأبلغه أنه لايقر السياسة التى تتبعها الوزارة الفرنسية فى الجزائر وأنها ستؤدى بمصالح فرنسا إلى الدمار (٢٤). وهكذا تحطم تحالف الجمهوريين الذى تكون بين الاشتراكيين بقيادة جى موليه وبين الراديكاليين تحت قيادة منديس فرانس.

ومهما يكن من خلافات مظهرية بين ساسة فرنسا فإنهم كانوا على جميع اختلافهم الحزبى سادرون فى القول بأن الجزائر جزء من فرنسا، وأن كل سياسة تهدف إلى فصلها عن فرنسا لايقرها سياسى فرنسى مهما أوتى من حصافة الرأى وسعة الأفق. ويمكن إيجاز المواقف من مناقشات الجمعية الوطنية الفرنسية عند عرض مشكلة الجزائر فيما يلى.

- أكد مسيو بول رينو Paul Reynaud[٢٥] فى كلمتة أمام الجمعية فى ١٦ فبراير ١٩٥٦ على الحرص على الوجود الفرنسى فى الجزائر والدفاع عنه، وأعلن قائلا: «والحقيقة أننا فى حرب فى الأقطار الثالثة- تونس، الجزائر، المغرب- ضد عدو واحد هو الإسلام وعاصمته القاهرة»[٢٦]. وأعلن رئيس الحكومة أمام الجمعية الوطنية شارحاً أن المسألة الجزائرية تتطلب حلا سريعا، .. ولابد من نبذ خلافاتنا ولانتمسك بالألفاظ بصدد مانريد إقامته فى الجزائر من اتحاد أو إدماج أو نظام فيدرالى أو غيره.. وتحدث عن رغبة حكومته الصادقة فى قمع الثورة الضاربة أطنامها فى الجزائر[٢٧].
- وفى ٨ مارس ١٩٥٦، تقدمت الحكومة الفرنسية إلى الجمعية الوطنية بمشروع قانون للإصلاح الاقتصادى والاجتماعى والإدارى بالجزائر،وطلبت منحها التدابير الإستثنائية لتنفيذ الإصلاحات فى الجزائر وحماية أرواح الناس وممتلكاتهم بها. وعند مناقشة المشروع ذكر مسيو جان منتال Jean Montal إن الإيراد السنوى للفرد الواحد فى الجزائر يعتبر خمس الإيراد السنوى للفرنسى المقيم فى فرنسا، ويوجد بالجزائر ٩٠٠٠٠٠ عاطل، ويجب أن نعترف بالثراء الفاحش للمستوطنين فى الجزائر والفقر المدقع للجزائريين الأمر الذى أثار النفوس لفقدان العدالة مما ساهم فى إذكاء نار الثورة الحالية. وذكر أن للثورة أسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية، وطالب بفتح المجال أمام المثقفين الجزائريين لتولى المناصب الإدراية والاقتصادية حتى يمكن كفاح العنصرية فيها. وذكر: «إننا نواجه فى الجزائر القومية العربية الاسلامية، ويتعين أن ننشئ فى الجزائر مجتمعا فرنسيا إسلاميا وأن نحرص على بقاء الجزائر فرنسية فمصير فرنسا ومستقبلها سيقرران فى الجزائر» وتحدث مسيو ليونيل دى تنجوى Leanel De Tinguy عن الجوانب المالية فقال: قدرت ميزانية الجزائر العادية عن السنوات ١٩٥٥/١٩٥٦ بمبلغ ١٢٠ مليار فرنك، وأن فرنسا تساعد

الجزائر- عدا نفقات العمليات العسكرية- بنحو مائة مليار فرنك مساهمة منها فى تثقيف الجزائريين والترفيه عنهم ورفع مستواهم الاجتماعى. وأعلن أمام المجلس أن دافعى الضرائب فى فرنسا يتحملونها على أساس أن الجزائر أرض فرنسية [٢٨]. وفى ١٦ مارس ١٩٥٦ وافقت الجمعية الوطنية على القانون (رقم ٢٥٨-٥٦) الخاص بالإصلاح الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى الجزائر [٢٩].

وفى ٣١ مايو ١٩٥٦، تكلم مسيو بييركوت Pierre Cot فى الجمعية الوطنية وهو من معارضى جى موليه قائلا: لقد وجه وزير الخارجية السابق مسيو أنطوان بينى Antoine Pinay نظر الجمعية الوطنية لأهمية مؤتمر باندونج ولم نعره اهتماما. وذكر أن سياسة لاكوست لاتختلف كثيرا عن سياسة جاك سوستيل الذى كان سببا فى أغلب المآسى التى نقاسيها الآن فى الجزائر، وأنه كان من الواجب تأميم الأراضى فى الجزائر وتوزيعها على الجزائريين، وإجراء انتخابات حرة يكون فيها صوت المسلم الجزائرى يعادل صوت الأوربى المقيم فى الجزائر، ولكن لم يحدث شئ من ذلك. ورغم هذه الأفكار التحررية إلا أنه أكد على أن «الجزائر أرض فرنسية مافى ذلك ريب». إنه التبجح الاستعمارى وتضارب السياسة الفرنسية. وحذرت الجمعية الوطنية من أهمية عنصر الدين واللغة المشتركة بين مسلمى تونس والجزائر والمغرب، وخاطبهم قائلا: «فلا تغفلوا هذه الحقائق المرة للمحافظة على الجزائر». وناشدهم بالأخذ بمقترحات «نهرو» [٣٠]. لحل المشكلة الجزائرية، ونعتها بأنها معقولة لأنها تمهد للمفاوضات لإقرار السلام فى الجزائر، وتساعدنا فى البقاء بها [٣١].

وفى ٣ أكتوبر ١٩٥٦، قرر مجلس الوزراء الفرنسى البدء بتنفيذ مشروع الإصلاح الزراعى وتوزيع ثمانين ألف هكتار من الأراضى على صغار المزارعين بالجزائر، وتقسيط ثمنها على ٢٥ عاما. ثم يوزع بعد ذلك ٢٢٠٠٠٠ هكتار لضمان حياة مقبولة للجزائريين [٣٢] وفى ٨ أكتوبر صرح «بول رماديه» Paul Ramadier

وزير المالية فى مؤتمر صحفى عقد بباريس بقوله: «إن المصاريف الإضافية للجزائر للعام المقبل تقدر بمبلغ ٣٥٠مليار فرنك، وقد وافق البرلمان على اعتماد ضرائب لمواجهة هذه المصاريف تقدر حصيلتها بمبلغ ١١٠ مليار فرنك وسيأخذ الباقى وقدرة ٢٤٠ مليار فرنك من الخزانة العامة»(٣٣). والواقع أن تلك الاعتمادات المالية لم تكن كافية لتغطية النفقات العسكرية فى الجزائر. الأمر الذى دفع الحكومة الفرنسية إلى طلب قرض وطنى فى ١٠ سبتمبر ١٩٥٦، بمبلغ ٣١٤ مليار فرنك(٣٤).

ورغم دعاوى التهدئة التى أعلنتها حكومة جى موليه إلا أن القوات الفرنسية تدفقت على الجزائر برا وبحرا وجوا، واستخدمت طائرات الهيلوكوبتر على نطاق واسع، «وورطت حكومة جى موليه نفسها باستخدامها عددا كبيرا من الجنود الفرنسيين ضد الثوار الجزائريين فى صراع هو أشبه بحرب العصابات»(٣٥). ورغم ذلك ثبت إيمان الجزائريين الوطنيين بمعركتهم، وأنزلوا بالفرنسيين خسائر فادحة، ولاننسى أن خسائر الوطنيين كانت أفدح ورهيبة، ووسائل القمع الوحشية الفرنسية كانت أشرس ماعرفته الإنسانية من وسائل. وقام زعماء الثورة بتوجية رسالة سياسية واضحة إلى فرنسا بعد أن أيقنوا من تعنتها، فعقدوا فى ٢٠ أغسطس ١٩٥٦، مؤتمر وادى الصمام بالجزائر؛ وأعلنوا فيه عن عقيدتهم السياسية، وأقروا مبادئ كثيرة منها، وحدة التراب الجزائرى، التمسك بمبدأ القيادة الجماعية، الأخذ بالنظام الاشتراكى بعد الاستقلال، وضع المستوطنين بعد الاستقلال، وفى السياسة الخارجية أقروا مبدأ الأخذ بنظام الحياد، والعمل على تحقيق الوحدة المغربية(٣٦). ولقد حافظ الثوار على هذه المبادئ حتى نيل الإستقلال، وأجبروا فرنسا على التراجع فى حالات كثيرة كما سنرى.

وجاءت أحداث العدوان الثلاثى على مصر ١٩٥٦، لتلقى بظلالها على فرنسا والجزائر، فوضع العدوان الحزب الاشتراكى الفرنسى الحاكم فى موقف حرج، وعزلت فرنسا فى الأمم المتحدة لأنها انتهكت القانون الدولى، وزاد فشل العدوان الثلاثى من قوة الثورة الجزائرية، لأن القاهرة السند القوى لها قد إنتصرت على فرنسا، ومعنى

وفى كولومبو عاصمة سيلان – سيريلانكا حالياً – عقد المؤتمر العالمى للشباب الديمقراطى فى الفترة من ٧ – ١٠ ديسمبر ١٩٥٨، وقام وفد الشباب العربى بدور بارز فى المؤتمر دفعه إلى اتخاذ قرارات بشأن الجزائر رحب فيها بقيام الحكومة المؤقتة الجزائرية، وندد بسياسة القمع الفرنسية، والانتخابات المزيفة فى الجزائر التى أجرتها فرنسا، وطالب فرنسا بإجراء مفاوضات، وناشد منظمات الشباب والطلبة على بذل الجهود لدى حكوماتهم للإعتراف رسمياً بحكومة الجزائر المؤقتة، وتوسيع نطاق المساعدات المادية إلى الشعب الجزائرى (٨٦).

وفى الفترة من ٢ إلى ٨ فبراير ١٩٥٩، عقد فى القاهرة المؤتمر الأول لتضامن شباب أسيا وأفريقيا، واتخذ قرارات بشأن الجزائر، تضمنت استنكار حرب الإبادة التى تمارسها فرنسا فى الجزائر،والاعتراف بالحكومة المؤقتة، وطالب بالإفراج عن الزعيم «بن بللا» ورفاقه، وإعلان عزم شبيبة أسيا وأفريقيا على مساندة كفاح الشعب الجزائرى بكل الوسائل حتى يوازى مساعدات حلف الأطلسى للاستعمار الفرنسى (٨٧).

وفى الفترة من ٦ إلى ١٣ ديسمبر ١٩٥٨، عقد فى القاهرة الدورة الثامنة لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية. واتخذ قرارات خاصة بالجزائر تضمنت؛ إعلان التضامن التام مع الجزائر، دعوة الحكومات العربية إلى الوفاء بالتزاماتها تجاه الحكومة الجزائرية، وضع خطة لجمع التبرعات الشعبية، مقاطعة السلع الفرنسية، الاحتجاج لدى كل المنظمات الدولية (٨٨) التى تقف إلى جانب فرنسا ضد الجزائر وتقدم لها العون. وناشد المؤتمر الأمم المتحدة التدخل لحمل فرنسا على التفاوض مع الحكومة المؤقتة الجزائرية، واحتج المؤتمر على تدخل منظمات دولية إلى جانب فرنسا مثل «البنك الدولى للإنشاء والتعمير» الذى زار رئيسه حقول البترول الجزائرية (٨٩) مما يعد تحدياً للشعب الجزائرى وتشجيعاً للإستعمار الفرنسى .

وفى مـؤتمر الأدباء العـرب الذى عـقـد بالكويت فى الفـتـرة من ٢٠ إلى ٢٧ ديسمبر ١٩٥٨، أصدر بياناً استنكر فيه الأساليب اللاإنسانية التى يستخدمها الفرنسيون ضد الجزائريين فى حرب الإبادة والاغتصاب وسلخ قوميته، وخاطب المؤتمر شمير العالم الحر إلى تبنى قضية رد الوطن الجزائرى إلى الجزائريين، وتأييد حقهم المشروع فى سلامة أرضه ولغته وقوميته.(٩٠)

مسألة السوق الأوربية المشتركة:

ولقد عمدت فرنسا إلى محاولة دمج الجزائر بالسوق الأوربية المشتركة، وأرادت بذلك إغراء الدول الأوربية أعضاء السوق إلى استغلال رؤوس أموالهم فى الجزائر، وحتى يمكن تثبيت أقدام الأوربيين عامة والفرنسيين خاصة فى الجزائر، ويمكن التنكيل بالقوى الوطنية التى عجزت فرنسا عن قهرها حتى الآن. وإجهاضاً لهذا المخطط الاستعمارى. قامت وزارة الخارجية المصرية فى ٢٩ يونيو ١٩٥٧، بإرسال رسالة سرية إلى أمانة الجامعة العربية، وضحت فيها مشروع السوق الأوربية، وخطورة المحاولة الفرنسية لربط الجزائر بالسوق، لسلخها من الأمة العربية. وطالبت الرسالة من الأمانة العامة القيام بالاتصال بالدول الأعضاء لبذل الجهود عن طريق ممثليها فى الأمم المتحدة للحيلولة دون إدماج الجزائر، وإيريان الغربية فى أندونيسيا فى مشروع السوق الأوربية المشتركة(٩١).

وبناء على ذلك قامت الأمانة العامة برسالتها لإجهاض مسألة دمج الجزائر فى السوق الأوربية. فخاطبت الدول الأعضاء ببذل الجهود الدبلوماسية للحيلولة دون ذلك، وقامت الدول العربية بدورها بمخاطبة سفرائها فى الدول الأوربية، وواشنجطون، ودول أمريكا اللاتينية، ومندوبيها لدى الأمم المتحدة، ببذل المساعى الدبلوماسية المشتركة للحيلولة دون إدماج «إريان الغربية» و«الجزائر» بمشروع السوق الأوربية المشتركة(٩٢) وإزاء المساعى العربية، واستمرار المجاهدين الجزائريين فى كفاحهم ضد المغتصب الفرنسى، أن فشلت محاولة فرنسا أمام الدبلوماسية العربية فى ربط

الجزائر بالسوق الأوربية، كما فشلت محاولتها أيضاً فى مسألة فصل الصحراء الجزائرية[٩٣] مخزن البترول - عن الجزائر وضمها إلى فرنسا .

الموقف العربى من سياسة الجمهورية الفرنسية الخامسة فى الجزائر:

ويرجع اضطرابات الأحوال فى فرنسا فى الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية والمالية إلى القضية الجزائرية وبقائها معلقة دون حل. فكان لتمسك السياسة الفرنسية التعسفية تجاه الشعب الجزائرى المكافح من أجل الحرية والاستقلال، أن أطاح هذا الكفاح بالحكومات الفرنسية الواحدة تلو الأخرى منذ قيام الثورة فى نوفمبر ١٩٥٤، وحتى انتهى الأمر بإنهيار الجمهورية الفرنسية الرابعة أثر قيام إنقلاب ١٣ مايو ١٩٥٨[٩٤]، وتولى الجنرال شارل ديجول[٩٥] الحكم، وأعلن إلغاء دستور الجمهورية الرابعة، وإجراء استفتاء على دستور الجمهورية الخامسة، والذى حدد له نهاية شهر سبتمبر ٩٥٨ .

وفى بداية شهر يونيو ١٩٥٨، قام ديجول بزيارة خاطفة للجزائر، واستقبله راؤول سالان Raol Salan ، وطلب منه أن يعلن عن إندماج الجزائر لفرنسا،وعند وصوله إلى الجزائر العاصمة استقبله المعمرون والأقدام السوداء Les Pieds Noirs، والجزائريون استقبالاً لامثيل له، وخاطبهم بقوله: «إننى أفهمكم Je vous ai Compris »وأعلم ماذا تريدون. وخاطب الجميع بأنه سيقيم العدالة والمساواة بين الجميع، وحاول أن يوفق بين الأغلبية الجزائرية والأقلية المتكونة من المعمرين لتحقيق مايسمى (أخوة فرنسى مسلم Franco - Moslem Fraternization)،وأعلنت جبهة التحرير من القاهرة رفضها لما احتواها خطاب ديجول، وقالوا بأن الجزائر مسلمة وليست فرنسية ولن تكون فرنسية. وأعلن المعمرون والأقدام السوداء بأنهم يريدون حماية مصالحهم والمحافظة على إستمرارها وأعلنوا سياسة «جزائر أبى[٩٦] L' Algérie de papa" أى أن الجزائرملك لهم ويجب أن تنقل بالوراثة لأبنائهم.

وفى ١٩ سبتمبر ١٩٥٨، أعلنت قيادة جبهة التحرير الوطنى فى القاهرة عن مولد الحكومة الجزائرية المؤقتة فى المنفى،ورئيسها فرحات عباس، واختير كريم بلقاسم وزيراً للدفاع،واعترفت ثمانى دول عربية والصين الشعبية بالحكومة الوليدة (٩٧). وتحققت الشرعية للثوار، وإن كان ديجول قد تجاهل فى بادئ الأمر هذا الرمز الجديد للسلطة الجزائرية. وعندما أدرك ديجول الحقيقة وأن التاريخ لايعود إلى الوراء، مهد لسياسة الأمر الواقع فخلال زيارته للجزائر أعلن فى أول مايو ١٩٥٩، مخاطباً «الأقدام السوداء». «أن جزائر الأب قد ماتت، ومن لم يستطع فهم ذلك فليمت معها». (٩٨)

وفى ٢٧ سبتمبر ١٩٥٨، أسفرت نتيجة الاستفتاء الصورى الذى تم تحت إشراف ورقابة قوات الجيش والأمن الفرنسية، وإرغام الشعب الجزائرى على الذهاب إلى صناديق الإقتراع إلى الموافقة على دستور ديجول بنسبة ٩٦٪ فى الجزائر فى حين بلغت نسبة الموافقة عليه فى فرنسا ذاتها ٧٩٪ (٩٩) ودلت النتيجة على مهزلة انتخابية تتشدق بالديمقراطية وحقوق الإنسان. وهل من المعقول أن يوافق ٩٦٪ من الجزائريين على الدستور الجديد أى على «الإدماج» (١٠٠) ويوافق ٧٩٪ من الفرنسين على ذلك!!. وبموجب هذا الاستفتاء صارت نسبة الجزائريين إلى المستوطنين الثلثين إلى الثلث بدلاً من نظام المناصفة، ولوحظ أن معظم النواب الجزائريين فى البرلمان من أنصار الجزائر فرنسية، وكان هذا دليلاً واضحاً على سياسة الإلحاق الضمنية فى سياسة ديجول غير المعلن عنها فى تصريحاته .

وتلقت الأمانة العامة للجامعة العربية العديد من برقيات الجزائريين المقيمين فى المغرب يستنكرون فيها إكراه الشعب الجزائرى على الاستفتاء على دستور ديجول، وقامت الأمانة بتبليغ البرقيات إلى الحكومة المؤقتة الجزائرية بالقاهرة (١٠١). لكى يتعرف العالم منها على زيف الاستفتاء، الذى نعت بأنه «مسخ للتقدم الديمقراطى» (١٠٢) وكان تصريح آلن سافارى Alain Savary سكرتير عام

الحزب الاشتراكى المستقل على الانتخاب خير دليل علي عدم صدقها، وقد ذهب للجزائر لترشيح نفسه عن دائرة «الجزائر – بانليو» إلا أنه عدل عن الترشيح لأسباب قال عنها: «عدم توافر شروط تطبيق النظام الديمقراطى فى الجزائر حالياً، وسيطرة الشعور بالخوف على الحياة فى الأحياء الوطنية حيث يكثر الاعتقال» ثم شرح تدخل السلطة العسكرية فى تزيف الانتخابات [١٠٣] ونعنت المجلس الوطنى لحزب «وحدة الإشتراكيين اليساريين» فى فرنسا الانتخابات بأنها غير حقيقية، وعلقت الصحافة الأمريكية عليها، بأنها تمثل فشل الجنرال ديجول لإيجاد تسوية للمشكلة، لأن المتقدمين للترشيح من الجزائريين لايمثلون إلا نسبة ضئيلة منهم. [١٠٤]

وفى ٣ أكتوبر ١٩٥٨، وبعد ظهور نتيجة الاستفتاء أعلن الجنرال ديجول فى مدينة قسطنطينة فى خطابه الذى عرف باسم «خطة قسطنطينة» أو «الخطة الخمسية» [١٠٥] زعم فيه: «أنه بعد الإستفتاء أصبحت الجزائر وفرنسا مرتبطتين إلي الأبد، فالدستور الجديد ينص على أن الجزائر جزء متمم لفرنسا»، وأخذ يعطى الوعود للجبهة وطالبهم بإلقاء السلام بصلح الشجعان. ووعدهم بإلحاق الجزائريين فى الواظائف الحكومية وإباحة التعليم، وتوزيع مليون فدان عليهم [١٠٦] واعتقد ديجول أن كلمة «صلح الشجعان» ستغرى المجاهدين الجزائريين على التسليم، لكن الحكومة المؤقتة فى القاهرة رفضت هذا الطلب، وأعلن فرحات عباس أن محور المفاوضات ستكون حول الاستقلال الكامل للجزائر وفى دولة محايدة. وفى ٢٣ أكتوبر ناور ديجول الحكومة المؤقتة، فعرض عليهم إجراء مفاوضات علي قاعدة؛ وقف إطلاق النار، وإجراء انتخابات حرة على أساس الشخصية الجزائرية الوثيقة الإرتباط بفرنسا [١٠٧] وكانت هذه هى المرة الأولى التى تعترف فيها فرنسا رسمياً بالحركة الثورية الشعبية الجزائرية [١٠٨].

وفطنت الحكومة الجزائرة المؤقتة إلى هدف الجنرال ديجول، وهو محاولة تجنب مناقشة القضية الجزائرية فى الأمم المتحدة، لذا رفضت إقتراحه، وأكدت إستعدادها

للتفاوض بشرط الاعتراف مقدماً بالشخصية الجزائرية. فعاد الجنرال ديجول واقترح عقد مؤتمر «مائدة مستديرة» تمثل فيها الحكومة الجزائرية المؤقتة، والحركة الوطنية الجزائرية(M.N.A)، حزب مصالى الحاج،والنواب الجزائريون المسلمون المستقلون. (١٠٩)

ورفضت الحكومة الجزائرية المؤقتة فكرة المائدة المستديرة، وأعلن رئيسها سبب الرفض لجريدة Figaro بأنها «تحرمهم من الصفة التمثيلية المستقلة للشعب الجزائرى» (١١٠) وفى محاولة إلتفاف سياسى على نظام المحاور، أعلن فى ١٧ يناير ١٩٥٩، ميشيل ديبريه Michel Debré رئيس أول وزارة فى عهد الجمهورية الخامسة، أن سياسة حكومته تجاه الجزائر هى نفس السياسة التى خطها الجنرال ديجول فى الجمعية الوطنية والتى أيدتها بأغلبية ٤٥٣ ضد ٥٦ صوتاً وهى: «أن عروضا لوقف إطلاق النار طرحت أمام الجزائريين، وأنها ستظل قائمة، وأما بشأن الدخول فى مفاوضات سياسية فهذا لن يكون» (١١١)

ومضت الحكومة الفرنسية فى حربها الاستعمارية فى الجزائر غير عابئة بالقيم الإنسانية والقانون الدولي، وحقوق الإنسان، ومن العجب أن يتم ذلك على يد الجنرال ديجول الذى حمل راية المقاومة ضد الاحتلال الألمانى لبلاده، إن حكام القرن العشرين هم أنجب أبناء المدرسة الميكيافيللية،فاستخدم ديجول سياسة الحديد والنار ضد الجزائريين ليجبرهم على التنازل عن مطالبهم فى الحرية والاستقلال. فأقام الفرنسيون خط «موريس» المكهرب بقوة خمسة الاف ڤولت على طول الحدود الجزائرية التونسية. وإستخدمت الطائرات الفرنسية القنابل. والنابلم المحرم دولياً ضد الجزائريين، الأمر ذى أدى إلى رفض أحرار فرنسا لهذا الأسلوب الوحشى، كما أن هذا الأسلوب روح التحدى لدى الجزائريين حتى يبلغوا غاياتهم المشروعة. وأمام هذا الصمود اضطر الجنرال ديجول إلى إصدار بيان ١٦ سبتمبر بشأن مستقبل الجزائر. وكانت أهم نقاطه مبدأ تقرير المصير حتى لو أدى ذلك

إلى انفصال الجزائر عن فرنسا، وأما باقى نقاط البيان فهو نوع من الالتفاف السياسى الخبيث، لأنه شمل تحفظات منها؛ إجراء استفتاء على تقرير المصير بحضور مراقبين دوليين، وذلك بعد مضى أربع سنوات من الهدوء، وحدد حالة الهدوء بأنها السنة التى يقل فيها عدد القتلى عن مائتين وحدد نقاط الاستفتاء؛ النقطة الأولى الإنفصال، وهدد الجزائريين بالتقسيم فى هذه الحالة. والنقطة الثانية؛ الإدماج، وباركها ديجول، والنقطة الثالثة؛ إقامة فيدرالية، وفيها ركز ديجول على إقامة عنصرية طائفية بين الجاليات الفرنسية والعربية والقبائلية، والأباضية [١١٢] ويمكن القول أن ديجول قد تعلم الدرس الاستعمارى البريطانى «فرق تسد»،وأن هذا البيان كان لخداع الرأى العام العالمى لأنه صدر قبيل انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة التى كانت قضية الجزائر مدرجة ضمن جدول أعمالها. والآن ماهو رد الحكومة المؤقتة الجزائرية؟

وبعد الدراسة والتشاور مع بعض الدول العربية، لهذا الاختيار التاريخى، أعلنت الحكومة المؤقتة الجزائرية فى ٢٨ سبتمبر ١٩٥٩، قبول مبدأ تقرير المصير على أساس وحدة التراب الجزائرى التى لاتقبل الجدال [١١٣] ومعنى ذلك أن الوطنيين رفضوا مايحمله البيان. كما رفضه المستوطنون أيضاً لأنهم اعتبروا حق تقرير المصير وثيقة استسلام قدمتها الحكومة الفرنسية لذا قاموا فى ٢٤ يناير بمحاولة للإستيلاء على السلطة إلاأن الجيش بأمر من ديجول قضى على تلك الحركة [١١٤] وحاول ديجول التوفيق بين سياسته الجزائرية فى بيان ١٦ سبتمبر وبين الجيش الفرنسى الذى حاول الإنفصال والتمرد على سياسته والبقاء فى الجزائر. فأعلن ديجول فى ٢٩ يناير ١٩٦٠،بأنه سيبحث عن حل فرنسى لمشكلة الجزائر،وأن الجيش هو الذى سيتولى مراقبة الإستفتاء لتقرير المصير [١١٥] ورداً على ذلك وجه فرحات عباس نداء إتسم بالدبلوماسية، وقذف بالكرة فى ملعب الدبلوماسية الفرنسية فى وضع لاتحسد عليه، ووضع العالم أمام واجباته، أمام التسامح الجزائرى.ففى ١٧ فبراير دعا فرحات عباس المستوطنين الفرنسيين فى الجزائر إلى الانضمام إلى الجزائريين العرب لتكوين

«جمهورية جزائرية»، وذكرهم بأن فرنسا لم تسهم فى حل القضية الجزائرية، وأن حلها يرجع إلى الجزائريين أنفسهم، وحدد الجزائريين بأنهم «الجزائريون المسلمون، والمستوطنون الفرنسيون» فى الجزائر، وأكد لهم بأن الدستور المفروض لايقيم السلام. وكان هذا البيان نقطة تحول فى السياسة الجزائرية، وأنه من الممكن مناقشة الصلح وحق تقرير المصير.(١١٦)

وتأييداً لموقف الحكومة الجزائرية المؤقتة. أصدر مجلس الجامعة العربية بياناً نادى بحل قضية الجزائر على أساس وحدة الوطن الجزائرى،وعارض البيان كل محاولات التقسيم، وأيد حق تقرير المصير دون قيد أو شرط، وإجراء اقتراع حر بعد جلاء الجيوش الفرنسية المحتلة، والتفاوض مع الهيئة المعبرة عن إرادة الجزائر؛ وهى جبهة التحرير الوطنية الجزائرية مع جيش التحرير ممثلين فى الحكومة المؤقتة الجزائرية،وأعلنت الجامعة أن هذا يتفق مع مبادئ الأمم المتحدة، ولذلك يجب أن ينال تأييد المنظمة العالمية، ورمى البيان الكرة فى الملعب الفرنسى! إذ قال: «والكلمة الآن لفرنسا ولرئيس جمهوريتها كى تثبت ماإذا كانت حقاً راغبة فى النزول علي إرادة الشعب الجزائرى والإستجابة لنداء العدل الدولى أو أنها قد أظهرت هذا المشروع لمواجهة الموقف الدولى»(١١٧).

وقامت الجامعة بإجراء له دلالته فى تأييد الموقف الجزائرى، ورفضاً للتعنت الفرنسى. فعقد مجلس الجامعة دورته (٣٢) فى الدار البيضاء بجوار الأحداث، وهذا له دلالته الواضحة،وبعد مناقشات اتخذ المجلس القرار رقم (١٦٤٣) فى ٢٩ فبراير ١٩٦٠، والذى جاء فيه: «أن تضع الدول العربية موضوع التنفيذ العاجل جميع مقررات المجلس فيما يتعلق بالقضية الجزائرية من ناحيتها المادية والسياسية». وطالب القرار الدول الأعضاء علي العمل مع المجموعة الأسيوية الأفريقية لطلب عقد اجتماع عاجل للجمعية العامة للأمم المتحدة، إذا اقتضت الحالة ذلك، بعد الاتفاق مع الحكومة الجزائرية المؤقتة، كما طالب القرار دول دول الجامعة العمل على حث الشباب العربى بالتطوع والانضمام إلى جيش التحرير الجزائرى(١١٨).

وفى ٤ مارس ١٩٦٠، أعلن ديجول فى خطاب وجهه إلى الفرنسيين بقوله: «أنه لايمكن حل المشكلة الجزائرية على نحو مايطالب به الجزائريون، أى الاستقلال التام، لأن الجزائر عندئذ لن تكون قادرة على الحياة». ودعا قواته بتشديد القتال ضد الجزائريين وقال: «إن وقف إطلاق النار مرهون على إلقاء الجزائريين لسلاحهم»(١١٩). وقابل الجيش تصريح ديجول بحماس شديد. والواقع أن هذا التصريح كان بمثابة إرضاء للمستوطنين والضباط الذين قاموا بحركة ٢٤ يناير، وفى ذات الوقت إنذار للجزائريين باستمرار الحرب، ويدل على عدم إيمان ديجول بجدوى المفاوضات مع الجزائريين، وأن تصفية المجاهدين هى هدفه الأسمى. وفى ١٤ مارس ردت الحكومة الجزائرية على خطاب ديجول بأنه لم يترك أمام الجزائريين سوى طريق الحرب من أجل تحقيق الاستقلال .

وعلى أثر ذلك اجتاحت الجزائر موجة دامية من الإضطرابات، وهتف الجزائريون بأن: «الجزائر للجزائريين» Algérie Algérienne، ورفعوا أعلام جبهة التحرير، ووقع العديد من الشهداء، وقام مجلس الجامعة العربية بدراسة الموقف فى الجزائر، والتصريحات المتناقضة للجنرال ديجول والمتأرجحة بين السلام والحرب. فإتخذت الجامعة القرار رقم ١٦٧٣ (دورة ٣٣) فى ٩ أبريل ١٩٦٠، والذى نص على مضاعفة جهود الدول العربية للقيام بمسئولياتها تجاه إخوانهم الجزائريين بشتى الوسائل.والسعى لدى الدول الصديقة لتأييد الجزائريين مادياً وسياسياً، ودعم قضيتهم فى الأمم المتحدة، وسرعة الاعتراف بحكومة الجزائر المؤقتة(١٢٠).

وإزاء تصاعد الأحداث فى الجزائر بعد تصريح ٤ مارس؛ انقسم الرأى العام الفرنسى على نفسه بين مؤيد ومعارض لسياسة فرنسا فى الجزائر. فقام ١٢١ شخص من أهل الفكر الفرنسى منهم سارتر Sartre ، ودى بوفوار De Beauvoir والروائى ميشيل بوتور Michel Butor وعالم الاجتماع السياسى ماكسيم رودنيسون Maxime Rodinson والسيدة كلارا Clara زوجة

وزير الثقافة الفرنسى أندرى مالرو André Malroux، وانضم رجال الكنيسة إليهم، ووقعوا في أول سبتمبر بيان رسمى Declaration sur le droit a L'insoumission dans la guerre d' Algérie، وهو يدافع عن الحقوق الشرعية للشعب الجزائرى، وأصبح يعرف هذا الإعلان باسم «بيان ١٢١ شخص» "Le Manifeste des 121" ونددوا فيه بالأعمال الوحشية التى تقوم بها فرنسا فى الجزائر ولاتتفق مع الضمير الإنسانى، وأن قضية الجزائر هى قضية كل الأحرار.وهذا البيان يثير الدهشة إذ كيف يقف بعض المثقفين الفرنسيين إلى جانب كفاح الشعب الجزائرى وضد الحكومة الفرنسية، ويتمردوا على نظام بلادهم. ولذا جاء رد الفعل من الحكومة الفرنسية تجاههم سريعاً، وأعلن عن عصيانهم، واعتبرتهم الحكومة الفرنسية شبكات سريه تدعوا إلى التمرد.(١٢١) وهذا الموقف هو حال كل الحكومات التى لاتتفق معهم أراء جميع الشعب، ومن يخرج عن تلك القاعدة فهو شبكة سرية تعمل ضد النظام، ويجب بترها. إنها ديمقراطية القرن العشرين!! بل إنها دكتاتورية الحكومات رغم التغليف الديمقراطى لنظامها.

وعندئذ أدرك ديجول، أن الاستمرار فى حرب الجزائر لن يزيد فرنسا إلا دماراً وتمزقاً، فأعلن لأول مرة فى ٤ نوفمبر ١٩٦٠، عن «الجزائر الجزائرية»، وقال: «إذا اختارت الجزائر الاستقلال فإن فرنسا لن تعارض هذا الحل». وعارض المستوطنون ديجول، لكنه لم يعبأ، وأعلن رسمياً فى باريس فى ١٦ نوفمبر ١٩٦٠، أنه يطالب الشعب الفرنسى بتأييده فى الإستفتاء حول إعطاء الجزائريين حق تقرير المصير(١٢٢) وفى ٢٠ ديسمبر ١٩٦٠، توجه ديجول فى حديث بالتليفزيون إلى الشعب الفرنسى حدد فيه ٨ يناير ١٩٦١، موعد الاستفتاء، وقال: «إن التخيير فى الاستفتاء سيكون بين الإنفصال عن فرنسا أو الاتحاد الفيدرالى».ثم أردف قائلاً: «إنه مهما كانت النتيجة فإن فرنسا لن تتخلى عن أبنائها». ولمح فى خطابه أيضاً إلى التقسيم.(١٢٣)

وفي ٣٠ و ٣١ ديسمبر ١٩٦٠، اجتمعت الحكومة الجزائرية المؤقتة، وطالبت من الشعب الجزائرى مقاطعة الاستفتاء الذى فرضته فرنسا بواسطة الجيش. ووصف فرحات عباس هذا المشروع الديجولى بأنه مشروع زائف الغرض منه تضليل الشعب الجزائرى عن أهدافه الأصلية. وقال: «إننا لن نعترف بنتيجة مثل هذا الإستفتاء... إن الاستقلال على الأبواب ولن يطول انتظاره». وإذا كان مشروع الإستفتاء لم يرض الوطنيين فهو أيضاً لم يرض المستوطنين لأنه لايحقق لهم فكرتهم الاستعمارية القائلة بأن الجزائر فرنسية (١٢٤).

وفى ٣ يناير ١٩٦١، عقد فى الدار البيضاء مؤتمر أقطاب أفريقيا للدول المستقلة بناء على دعوة ملك المغرب محمد الخامس (١٢٥) وكان من جدول أعمال المؤتمر «قضية الجزائر». وفى ٧ يناير وقبل إجراء الإستفتاء، أعلن المؤتمر إستنكاره لمساعدة حلف شمال الأطلسى لفرنسا فى الجزائر، ومعارضته لتقسيم الجزائر،ورفضه الحلول أحادية الجانب، واستنكاره للاستفتاء الذى تنظمه فرنسا من جانب واحد فى الجزائر ولايمكن الأخذ بنتائجه. كما حث المؤتمر الدول الصديقة والأفريقية على الاعتراف بحكومة الجزائر، وفتح المجال أمام المتطوعين الأفارقة فى جيش التحرير الجزائرى، ودعوة الدول التى تستخدم فرنسا أراضيها بطريق مباشر أو غير مباشر فى الحرب الجزائرية إلى عدم السماح لها بذلك. (١٢٦)

وقد عزز مؤتمر أقطاب أفريقيا موقف الجزائرين فى مقاطعة الاستفتاء، وتأييد نداء الحكومة المؤقتة الجزائرية، وإلحاق الهزيمة بسياسة ديجول. فجاءت نتيجة الاستفتاء كالآتى:

- فى فرنسا ٧٢٪ من الذين أدلوا بأصواتهم وافقوا على ضرورة حل القضية الجزائرية بطريقة سلمية .

– أما فى الجزائر فقد لاقى نداء الحكومة الجزائرية المؤقتة نجاحاً ملحوظاً .فحسب البيانات الفرنسية لم يشترك سوى ٤١٪ من عدد الناخبين المسجلين فى الاستفتاء، وكانت رغبة المشتركين فيه حل القضية حلاً سلمياً .

ولقد أجمعت الدوائر السياسية فى الصحافة العربية والغربية على أن نتيجة الاستفتاء دليل على أنه ليس أمام الجنرال ديجول سوى الدخول فى مفاوضات مع الحكومة المؤقته الجزائرية لكى ينهى الحرب (١٢٧) وفى ١٦ يناير أعلنت الحكومة الجزائرية المؤقتة عن إستعدادها للدخول في مفاوضات مع فرنسا للبحث فى شروط إجراء إستفتاء حر فى الجزائر للوقوف على رأى الشعب الجزائرى فى مصير بلاده، وذكر بيان الحكومة؛ أن المشكلة الجزائرية قد دخلت مرحلة من شأنها فتح الباب أمام مفاوضات سلمية، وأن هذه المرحلة تتبدد إذا ماأصر ديجول على فرض أى نظام معين على الجزائر (١٢٨).

وفى ٢٠ يناير اجتمع فى القاهرة مجلس تضامن الشعوب الأفريقية الأسيوية وشارك فى المؤتمر ست وثلاثين دولة أسيوية وأفريقية. وكان هدفه بحث الوسائل الفعالة لمساعدة الكنغو والجزائر. وفى ٢٢ يناير اتخذ المجلس قرارات خاصة بالجزائر منها؛ مطالبة الحكومات المستقلة فى أسيا وأفريقيا بمقاطعة فرنسا إقتصادياً، والتنديد بمساعدات حلف الأطلسى والحرب الاستعمارية التى تشنها فرنسا فى الجزائر، وطالب الدول بالاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية، وتأييد المفاوضات بين فرنسا والجزائر على قاعدة مبدأ حق تقرير المصير (١٢٩).

ونشطت الدبلوماسية العربية لمؤازرة الموقف الجزائرى، فاجتمعت اللجنة السياسية للجامعة العربية وعلي مستوى وزراء الخارجية فى بغداد فى الفترة من ٢٠ يناير حتى ٤ فبراير ١٩٦١، واتخذ مؤتمر بغداد قرارات عربية بالإجماع لصالح القضية الجزائرية (١٣٠) أكدت وقوف الشعب العربى كله إلى جانب الجزائر فى

كفاحها ضد الاستعمار الفرنسى. وفى ٢٧ فبراير دعا العاهل المغربى الرئيس بورقيبه والسيد فرحات عباس للإجتماع فى الرباط. والتقى الثلاثة فى أول مارس، وفي ٢ مارس صدر عنهم بيان رسمى، اتفقوا ثلاثتهم فيه على الوسائل الكفيلة بتحقيق استقلال الجزائر. وأكدوا عزمهم على إنشاء «المغرب الكبير»[١٣١] وكان هذا الاجتماع هو نقطة البداية لإنشاء اتحاد سياسى إقتصادى فى شمال أفريقيا. وأكد البيان على إمكانية إجراء مفاوضات مباشرة بين فرنسا والحكومة الجزائرية المؤقتة. فكان الإجتماع من أجل السلام، والاستقلال، ووحدة المغرب الكبير، والتفاوض بدون شروط مسبقة.

وبدأت الوساطة التونسية المغربية من أجل إجراء مفاوضات مباشرة بين فرنسا والوطنيين الجزائريين، وقابل الحبيب بورقيبه الرئيس ديجول، وعلقت الدوائر السياسية فى القاهرة على المفاوضات، بأنها تؤيد كل جهد يؤدى إلى حقن الدماء فى الجزائر، ويعيد إليه السلام، وتمنت أن تتمكن هذه الوساطة إقناع فرنسا بالتسليم بمطالب الشعب الجزائرى، وأكد التعليق على أن حكومة الجزائر الحرة، وقيادة جيش التحرير هما السلطة التى تستطيع أن تعبر عن مطالب الشعب الجزائرى[١٣٢] وحاولت فرنسا وضع العراقيل بأنها ترغب فى إشراك مصالى الحاج فى المفاوضات، ووقف إطلاق النار قبل بدء المفاوضات. إلا أن هذه الرغبات تبخرت أمام إصرار حكومة الجزائر الحرة باعتبارها الممثل الشرعى للشعب الجزائرى، وضرورة بدء المفاوضات دون الربط بوقف القتال. وزاد التأييد الدبلوماسى العربى للموقف الجزائرى فى المقابلة التى جرت بين الرئيس جمال عبد الناصر وكريم بلقاسم نائب رئيس وزراء الجزائر ووزير خارجيتها، وبعدها سافر كريم إلي تونس وهو يحمل تأكيدات ومشاعر القاهرة نحو قضية الجزائر.[١٣٣]

وبعد مقابلة بلقاسم مع الرئيس جمال عبد الناصر، أعلنت حكومة الجزائر من تونس أنها تتمسك بجميع مطالبها وشروطها الخاصة بإجراء مفاوضات مع فرنسا وفي مقدمتها عدم وقف إطلاق النار كشرط متقدم على المفاوضات، واعتبار الصحراء جزءاً لايتجزأ من الجزائر [١٣٤] وأمام هذا الإصرار أعلنت حكومة ديجول ليلة ١٥ مارس، أنها مستعدة للدخول فى مفاوضات رسمية مع زعماء الجزائر [١٣٥] وظهر من هذا الإعلان أثر التجمع العربى والمخاوف الفرنسية منه، وكذلك الضربات الموجعة التى أنزلها الثوار بالفرنسيين، لذا بدأ التراجع الفرنسي عن الشروط السابقة المتشددة للدخول فى مفاوضات. وظل الثوار ثابتين على مقررات مؤتمر الصمام. وفى ١٧ مارس، أعلنت حكومة الجزائر من تونس موافقتها على العرض الذى قدمته حكومة ديجول لإجراء المفاوضات [١٣٦]. وبذلك دخلت مشكلة الجزائر مرحلة المفاوضات الحاسمة.

وفى ذروة تلك الأحداث، عقد فى القاهرة «مؤتمر الشعوب الأفريقية» فى ١٦ مارس ١٩٦١، وكانت أولى القضايا المعروضة عليه هى قضية الجزائر.وفى المؤتمر أعلن الرئيس جمال عبد الناصر التأييد المطلق للجزائريين فى مفاوضتهم مع فرنسا. وأعلن أحمد بو منجل رئيس الوفد الجزائرى فى المؤتمر تقريراً عن قضية الجزائر، ذكر فيه التأييد الكامل من قبل القاهرة للجزائريين في حرب التحرير، وأعلن أن المفاوضات قد تبدأ خلال أسبوعين أو ثلاثة، وليس معنى ذلك نهاية النضال. وأكد أنه إذا فشلت المفاوضات فيكون السبب هو الأطماع الفرنسية فى الصحراء وخيرات الجزائر [١٣٧]. وكانت هذه رسالة واضحة موجهة إلى الحكومة الفرنسية .

وتعضيداً للموقف الجزائرى، إتخذ مجلس الجامعة العربية في ٢٥ مارس ١٩٦١، بناء على توصية لجنة الشئون السياسية والأمين العام قراراً سياسياً لتدعيم موقف الحكومة الجزائرية المؤقتة فى المفاوضات. وبعد الاستماع إلى بيان المندوب الدائم للحكومة الجزائرية المؤقتة ورئيس وفدها لدى مجلس الجامعة بشأن الاتصالات

المتعلقة بالمفاوضات الجزائرية الفرنسية، أكد المجلس على تأييده لموقف الحكومة الجزائرية فى المفاوضات، وحق الجزائر فى الاستقلال التام، وسيادة الشعب الجزائرى على أرضه، وسلامة ووحدة جميع أراضيه حسبما أكد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الخامسة عشرة، وفيما يتعلق بالصحراء يؤكد المجلس أنها جزء لايتجزأ من الوطن الجزائرى، وأكد المجلس على جميع قراراته السابقة الخاصة بالجزائر بما فيها قرارات وزراء الخارجية العرب بشتورة عام ١٩٦٠، وبغداد عام ١٩٦١. (١٣٨)

وفى ٢٧ مارس، أعلن فى كل من باريس وتونس موافقة فرنسا وحكومة الجزائر على بدء المفاوضات فى ٧ إبريل ١٩٦١، فى مدينة إيفيان Evian الفرنسية التى تقع على بحيرة ليما على الحدود السويسرية الفرنسية. (١٣٩) ولم تلبث أن تحطمت المفاوضات قبل أن تبدأ نتيجة تصريح «لوى جوكس» Louis Joxe الوزير الفرنسى لشئون الجزائر ورئيس وفد فرنسا فى المفاوضات، إذ أعلن: «أن الحكومة الفرنسية ستفاوض مصالى الحاج، وسيعامل على قدم المساواة مع وفد الحكومة الجزائرية المؤقتة» (١٤٠) وردت الحكومة الجزائرية؛ أنها لن تذهب إلى إيفيان عندئذ (١٤١) ودخلت المسألة فى أزمة حادة، الأمر الذى أدى إلى عرض الولايات المتحدة الأمريكية فى ٤ أبريل تقديم المساعدة لتقريب وجهات النظر (١٤٢) وكان معنى ذلك أن موقف الحكومة الجزائرية المؤقتة يتمتع بمركز قوى فى المجال الدولى، وأن الولايات المتحدة فى طريق الاعتراف بها، خاصة بعد أن تبين لها عجز فرنسا عن القضاء على الثورة المشتعلة منذ عام ١٩٥٤، كما أن الولايات المتحدة كانت تخشى فى ظل «الحرب الباردة» أن ترتمى الثورة الجزائرية فى أحضان الشيوعية خاصة بعد زيارة فرحات عباس لموسكو، وبكين. وأبلغت حكومة الجزائر القاهرة رسمياً بتطور المحادثات، وأسباب قرارها برفض الاشتراك فى مباحثات يشترك فيها مصالى الحاج، وتصميمها على استمرار القتال إلى أن تتضح نوايا ديجول (١٤٣) وفى ٦ إبريل عقد مجلس

الوزراء الفرنسى برئاسة ديجول اجتماعاً، وبعد دراسة المجلس لتقرير «لوى جوكس» أعلن رئيس المجلس أن المباحثات فى «إيڤيان» لن تبدأ غداً. وأرجأ السبب على الحكومة الجزائرية لعدم حضور مندوبيها، وأن فرنسا تتمسك ببيان ١٥ مارس ١٩٦١ (١٤٤).

وتلاحقت الضربات على الجنرال ديجول، ففى ١١ إبريل، وقع عدد من الانفجارات فى فرنسا والجزائر وسويسرا خلال أسبوع واحد. وفى إحدى الانفجارات قتل عمدة «إيڤيان»، وفى ١١ إبريل وقع انفجار قرب القصر الجمهورى بباريس، الأمر الذى دفع ديجول إلى عقد مؤتمر صحفى بعد الإنفجار بساعة واحدة. استهله بهجوم على الحكومة الجزائرية المؤقتة بسبب إلغائها المفاوضات، ثم ذكر الشروط التى تبغى فرنسا إجراء المفاوضات على أساسها (١٤٥) وهى الشروط التى رفضتها حكومة الجزائر من قبل، كما رفضت مبدأ المفاوضات إلا إذا إعترفت فرنسا بأن الحكومة المؤقتة الجزائرية هى الحكومة الشرعية الوحيدة الممثلة للشعب الجزائرى.

وفى الفترة من ١٦ إلي ١٧ إبريل ١٩٦١، قام الجنرال ديجول بجولة فى جنوب غرب فرنسا، وقال إن لمشكلة الجزائر حلاً واحداً هو الاشتراك (١٤٦) L'Association وقال للجزائريين: «إننا نعرض الاشتراك والسلام لهؤلاء الذين لم يقبلوا دعوتنا» nous offrons L'association et la paix a ceux qui jusqu' a' present ne sont pas rendus a' notre invitation وقام المحللون السياسيون فى فرنسا بدعوة الحكومة الجزائرية بالتوجه إلى إيفيان، وصرف النظر عن الأسباب الحقيقية التى أدت إلى تأخر المحادثات حتى الآن. (١٤٧)

ووقع الجنرال ديجول بين نارين؛ نار اليمينيين المتطرفين المتمردين الذين ساندهم ديجول من قبل وأمدهم بالمعونات المادية للقيام بالأعمال الإرهابية، فانقلبوا عليه؛ وكفاح الشعب الجزائرى المستمر منذ سبع سنوات والذى يؤيده الرأى العام العالمى ومعظم الشعب الفرنسى نفسه. فأعلن ديجول أن فرنسا على استعداد لإجراء مفاوضات فى أى وقت رغم اشتداد هجمات الجزائريين، وأعمال الإرهاب التى يقوم بها المتطرفون الفرنسيون (١٤٨) «الذين اعتقدوا أنه من الممكن إزاحة ديجول عن الحكم،

لأن سياسته ينقصها الحزم والتصميم، وأنهم سابقاً أطاحوا بالجمهورية الرابعة» (١٤٩).

وفى صباح ٢٢ إبريل ١٩٦١، وقع انقلاب عسكرى فرنسى فى الجزائر coup de force militarie اشترك فيه أربعة من قواد فرنسا المتقاعدين المعارضين لسياسة ديجول الجزائرية، والقائلين بسياسة «الجزائر فرنسية» L' Algérie Francaise و«لا للجزائر الجزائرية»، وهم الجنرال راؤول سالان Raoul Salan القائد الأعلى للقوات المسلحة سابقاً فى الجزائر، والجنرال أندرى مارى زيلر André Marie Zeller - المفتش العام للقوات المسلحة البرية سابقاً فى الجزائر. والجنرال موريس شال Maurice Challe القائد الأعلى للقوات المسلحة الفرنسية سابقاً فى الجزائر، والجنرال ادموند جوهو Edmond Jouhaud القائد الأعلى للقوات الجوية سابقاً، وذلك بالتعاون مع بعض الضباط الفرنسيين فى جهات مختلفة.

واتخذ ديجول إجراءاً سريعاً لمواجهة الإنقلاب، فأعلن التعبئة العامة فى فرنسا، وتولى السلطات الاستثنائية التى خولها له الدستور، فوجه نداءاً فى ٢٥ أبريل عبر الراديو إلى القوات العسكرية فى الجزائر، وطالبهم فيه بالعودة إلي طاعة أوامره العسكرية، ولبى الجيش نداء ديجول وقضى على الانقلاب فوراً، واستسلم «شال» و«زيلر»، وفر الجنرال سالان، والجنرال جوهو إلي مدريد، وكونا «المنظمة العسكرية السرية» L' Organisation de L'Armée Secrète (O. A. S.)، وأصبح سالان زعيماً لها، وقامت المنظمة بأعمال إرهابية فردية وجماعية فى الجزائر، أدت إلى قتل، وذبح، وتدمير فى جميع مدن وقرى الجزائر (١٥٠) وكانت عمليات تلك الجماعة يندى لها جبين فرنسا عبر التاريخ، فما قامت به كان أفدح مما قامت به محاكم التفتيش، وكان أفظع صورة فى قاموس الإجرام.وخرج ديجول من هذه المشكلة أقوى مما كان، وأشد اقتناعاً بضرورة الوصول إلى تسوية المشكلة الجزائرية، فلم تعد المسألة فى نظره تتعلق بالجزائر وحدها، بل تتضمن تهديداً شخصياً له وللسلطة فى فرنسا بوجه عام بسبب الإتجاه الفاشى لمنظمة (O. A. S.).

وفى مايو اتجه الطرفان إلى المفاوضات، ثم توقفت ثم استأنفت عدة مرات، وفى يونية ١٩٦١، أدلى المتحدث الرسمى باسم الوفد الجزائرى للصحفيين الأوربيين بتصريح، أكد فيه على وجود شعب جزائرى واحد على الرغم من تحطم الدولة فى عام ١٨٣٠، ووضح أنه يوجد سكان من أصول أوربية يختلفون عن الشعب الجزائرى بوضعهم الثقافى والمدنى اختلافاً بيناً، والمسئولون الجزائريون على استعداد لإبقاء هؤلاء فى الجزائرمواطنين من الشعب الجزائرى، ولايقبلون منحهم جنسية جزائرية مع احتفاظهم بجنسيتهم الفرنسية [١٥١]، ونجد أن منطق المتحدث الجزائر سليم من الناحية القانونية .

وبدأت المجموعة العربية بعمل اجتماعات، واتخذت قرارات كنوع من الضغط السياسى على فرنسا والدول الغربية التى تساندها . ففى ١٤ يونيو ١٩٦١، عقدت المجموعة الأسيوية الأفريقية بإيحاء من المجموعة العربية في الأمم المتحدة إجتماعاً، ركزوا فيه عن قلقهم إزاء تأجيل المفاوضات من قبل فرنسا إلى أجل غير محدد، وعبروا عن أملهم فى إستئناف المفاوضات فى القريب العاجل [١٥٢] وفى المؤتمر التمهيدى الدولى لدول عدم الإنحياز فى الفترة من ٥ إلى ١٣ يونيو ١٩٦١، أصدر المؤتمر قراراً بشأن الجزائر نصه: «إن الإجتماع التمهيدى... يعبر عن أمله فى أن يرى المحادثات الجارية بين حكومتى الجزائر وفرنسا تنتهى إلى إقامة سلام بين شعبى فرنسا والجزائر، وكذلك إستقلال الجزائر ووحدة أراضيها». وفى إجتماعات مؤتمر القمة للدول غير المنحازة فى بلجراد فى أول سبتمبر ١٩٦١، دعى رئيس الجمهورية المؤقتة الجزائرية بصفة رسمية إلى حضور المؤتمر، واتخذ قرارات مؤيده للقضية الجزائرية [١٥٣].

وفي ٢٠ يوليو ١٩٦١، استئنفت المفاوضات، وكان لتمسك فرنسا بفصل منطقة الصحراء عن الجزائر أن اضطر الوفد الجزائرى إلى قطع المفاوضات، وبدا واضحاً من سير الأحداث وحشد فرنسا لقواتها البرية والبحرية والجوية أنها تمهد للعدوان،

ولم تتأخر فرنسا كثيراً، فقامت فى نفس اليوم ٢٠ يوليو، بالإغارة على قاعدة «بنزرت» بتونس.والسؤال الآن. لماذا أغارت فرنسا على تونس؟ الإجابة أن الحبيب بورقيبة كان يطالب بجزء من إقليم الصحراء الجزائرية [١٥٤] فلقنته فرنسا درساً قاسياً بضرب «بنزرت»، وعلم عندئذ أن سياسة الملاينة التى نهجها تجاه فرنسا هى سياسة خاطئة، ولابد من السير فى ركب الدول العربية المتحررة. وعلى الفور إجتمع مجلس الجامعة العربية لبحث الإعتداء، وفى ٢٤ يوليو إتخذ المجلس قراراً بتأييد تونس فى كفاحها ضد فرنسا تأييداً تاماً فى جميع المجالات [١٥٥] وقدمت تسع وعشرون دولة أسيوية أفريقية طلباً إلى السكرتير العام للأمم المتحدة بإدراج قضية الجزائر فى جدول أعمال الجمعية العامة فى دورتها القادمة السادسة عشرة، ونددت المذكرة برفض فرنسا الاعتراف بوحدة الأراضى الجزائرية، واعتقالها مليونين من المدنيين الجزائريين فى معسكرات القتال .

وفى ١٠ أغسطس ١٩٦١، أعلن ميشيل موريس Michel Mourice، وزير البريد والمواصلات اللاسلكية الفرنسى فى مؤتمر صحفى عقد فى نيويورك: أن فرنسا ستصر على أن تقرر مستقبل الجزائر بدون مساعدة الأمم المتحدة، وأن هذا هو نفس موقفها من «بنزت». وقال إنه متفائل من ناحية الاتفاق على استقلال الجزائر برغم توقف المفاوضات مرتين [١٥٦].

ومنذ استمرار قطع المفاوضات فى ٢٨ يوليو ١٩٦١، بدأ الموقف يزداد سوءاً، فهجمات منظمة (O. A. S.) فى إزدياد مستمر، وأعلنت المنظمة بأنها ضد كل من يعمل لصالح إستقلال الجزائر أو يتعاطف مع الشعب الجزائرى، وأنها مستمرة فى عملياتهاحتى يعترف ديجول بهم كمنظمة سياسية، ويتفاوض معهم، وإستمرت العمليات فى مختلف مدن وقرى الجزائر من قبل هذه المنظمة، حتى أنه من الصعب ضبط حوادثها التاريخية. وأمام الأعمال الإرهابية لتلك المنظمة، ولكى يخرج ديجول من هذا المأزق لمح إلى تقسيم الجزائر وتجميع الذين لايريدون العيش فى ظل حكومة وطنيـــة

جزائرية في إحدى مناطق الجزائر [١٥٧]، وعلى أثر هذه التلميحات قامت الحكومة الجزائرية المؤقتة بتغيير سياستها تجاه فرنسا، وذلك لمواجهة المفاوضات كحل سياسى فى تاريخ الثورة الجزائرية، ووقف تلك الحرب المتوحشة. فأبعدت فى ٢٧ أغسطس ١٩٦١، فرحات عباس - المعتدل - عن رئاسة الحكومة المؤقتة، وأسندت الرئاسة إلى يوسف بن خده، السكرتير العام لحزب مصالى الحاج سابقاً، ووزير الشئون الإجتماعية فى الحكومة المؤقتة [١٥٨] وكان مسئولاً عن عمليات جيش التحرير فى الجزائر العاصمة بعد إنفصاله عن المصاليين عام ١٩٥٣، وانضمامه إلى اللجنة المركزية للجبهة، وكان بن خده معروفاً بالتصلب، وكان معنى هذا التغيير، الاتجاه إلى التشدد مع فرنسا، بعد أن يئست من المفاوضات .

وفى أول سبتمبر ١٩٦١ كان اجتماع دول عدم الإنحياز فى بلجراد، ودعى إليه رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة بصفة رسمية، وأكد بن خده فى خطابه أمام المؤتمر فى وضوح تام، أن جيش التحرير الوطنى سيواصل نضاله الثورى من أجل تحقيق الحرية، والاستقلال للشعب الجزائرى، وحدد سياسة الجزائر المستقبلية بأنها ستقوم على أساس عدم الإنحياز، وأعلن عن تضامنه مع تونس فى نزاعها مع فرنسا حول مشكلة بنزرت. وفى المؤتمرات الصحفية أصر يوسف بن خده بأنه على استعداد للتفاوض مع فرنسا دون التخلى عن المناطق الساحلية للمستوطنين كما تطلب فرنسا، ولاعن الصحراء الجزائرية [١٥٩] وظهر إصرار بين خده على أمرين أساسيين عند إجراء المفاوضات مرة أخرى؛ وهما؛ اعتراف فرنسا بوحدة الجزائر، وتمثيل الجزائريين فى المجلس التنفيذى الذى يتولى شئون الجزائر خلال الفترة الانتقالية السابقة على إجراء الإستفتاء .

وأمام إصرار الحكومة الموقتة على موقفها النابع من قرارات مؤتمر الصمام الذى يوجه سير الحركة الوطنية فى التعامل مع فرنسا. وأمام هذا الإصرار أضطرت فرنسا إلى تقديم التنازلات الواحدة تلو الأخرى، وأعلن ديجول فى إلتفاف سياسى قائلاً إن عصر المستعمرات قد انتهى، وأن الأمم العظيمة يجب أن تطور مستعمراتها،

وأنه إذا وافق المسلمون على المفاوضات فهو سيتجه إليها بكل سعادة، وأضاف بقوله: «إن أى حكومة جزائرية لايمكنها التخلى عن الصحراء [١٦٠] وأعلن فى مؤتمرات صحفية عديدة أنه لم يعد يهتم بالحلول الثلاثية للجزائر، وأنه فقط يهتم بخصوص فترة انتقالية يتبعها الانتخاب... وفى كل مؤتمر أكد على أن جبهة التحرير الجزائرية هى المتحدث الرسمى للجزائريين. [١٦١] ومن هذا التحول فى السياسة الفرنسية تجاه القضية الجزائرية، والتبرير للحكومة الجزائرية فى تقبلها، يمكننى القول دون خطأ كبير، أن فرنسا لم تكن مؤمنة بعدالة مطالبها فى الجزائر، أو ربما كان يرمى ديجول إلى أن تلعب فرنسا دوراً قيادياً فى غرب أوربا، وتنفض عن نفسها غبار التبعية لحلف الأطلسى بالتخلص من أعباء الحرب الجزائرية، والحقيقة أيضاً أن منظمة الجيش السرى (O. A. S.) لعبت دوراً فى جعل ديجول ينحو بسياسته هذا المنحى الجديد السريع لإنهاء المشكلة الجزائرية التى شبهها المؤرخون الغربيون «بأنها أصبحت مثل السرطان يفتك بفرنسا نفسها» [١٦٢] فقامت منظمة (O. A. S.) بعدة محاولات للإطاحة بالجنرال ديجول وإقامة نظام فاشستى فى فرنسا، الأمر الذى دفع الرأى العام الفرنسى كله إلى تقبل مبدأ الاستقلال، والخلاص من المشكلة الجزائرية التى لم يجنوا من وراءها طيلة ثمان سنوات سوى الدماء والهلاك للفرنسيين. وأمام ذلك فضل ديجول الخلاص من المشكلة الجزائرية والتفرغ لمنظمة الجيش السرى .

وفى الفترة من ديسمبر ١٩٦١ وحتى مارس ١٩٦٢، دارت المباحثات السرية بين الوفدين الفرنسى والجزائرى على قدم وساق. وفى ٧ مارس بدأت المفاوضات العلنية فى إيڤيان حول الفترة الإنتقالية، وتشكيل المجلس التنفيذى وسلطاته، وتكوين القوة البوليسية التى تتولى حفظ النظام وتحديد مراحل جلاء القوات الفرنسية، والعفو عن المسجونين السياسيين وتبادل الأسرى بين الجانبين. وفي ١٨ مارس ١٩٦٢، وقع الجانبان على وثيقة اتفاقية وقف إطلاق النار، والتى عرفت باسم إتفاقية إيڤيان Les Accords d' Evian، وفِى ١٩ مارس الساعة الثانية عشرة ظهراً توقف القتال رسمياً بين الطرفين، ومن ثم بدأت المباحثات السياسية. [١٦٣]

وبعد انتهاء المباحثات السياسية، تم إجراء الإنتخابات كيفما إتفق فى أول يوليه ١٩٦٢، وقال ٥٨١ر٩٧٥ر٥ بنعم لصالح «الجزائر الجزائرية» «وقيام الأمة الجزائرية» [١٦٤] وقال ١٦٥٣٤ ناخب «بلا» وهم من أنصار «الجزائر الفرنسية» سواء من المعمرين أو المتعاونين مع الاستعمار الفرنسى. وفى يوم ٣ يوليو، أعلن ديجول رسمياً اعتراف فرنسا بإستقلال الجزائر [١٦٥] وفي ٥ يوليو ١٩٦٢، أعلنت الحكومة الجزائرية المؤقتة عن مولد استقلال الجزائر بعد إحتلال دام ١٣٢ عام .

وفى أول احتفال للجزائريين بعيد النصر قامت الحكومة المؤقتة الجزائرية بتقديم شكرها، واعترافها بالجميل لكل الذين وقفوا بجانبها وساندوها من أجل تحرير الجزائر من قيود الاستعمار، وخاصة الدول العربية والإسلامية، وبعض الدول الإشتراكية والصين الشعبية. وإنتقدوا حلف الأطلسى الذى ساهم فى تدمير الجزائر وارتكاب الجرائم اللاإنسانية، والدول الغربية التى ساندت الوحشية الفرنسية فى الجزائر. وإنتهت ملحمة من تاريخ الجزائر كان ضحايا الفصل الأخير منها مايقرب من مليون ونصف المليون شهيد سقطوا في ميدان الشرف، وضحوا بأنفسهم من أجل استقلال الجزائر. وبدأت نقطة الإنطلاق لمعركة البناء والتشييد ومسح دموع أبناء وأرامل الشهداء. وهى معركة أشد ضراوة لما خلفته فرنسا من دمار فى الجزائر .

وفي ٢٥ يولية ١٩٦٢، أرسلت وزارة الشئون الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية رسالة وقعها محمدخيضر، مرسله إلى السيد أحمد توفيق المدنى سفير الجزائر بالقاهرة ومندوبها الدائم لدى الجامعة العربية، يطلب منه تقديم طلب باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية» للسيد أمين الجامعة العربية لقبول الجزائر عضواً بالجامعة، وملتزماً بميثاقها [١٦٦] وفى ٨ أغسطس ١٩٦٢، قدم أحمد توفيق المدنى الطلب إلى أمين عام الجامعة العربية [١٦٧] وأخذت الجزائر الخطوات القانونية للدخول فى الأسرة العربية.

الهوامش:

(١) Official Records of the Security Council Tenth year, 1955, Doc. S/ 3341 .

(٢) Le Monde, 2 April, 1955.

كوليت وفرانسيس جانسون: الجزائر الثائرة.ترجمة محمد علوى الشريف وآخرون. دار الهلال. القاهرة ١٩٥٧، ص١٤٣ – ١٤٧ .

(٣) Clark, M.K., Algeria in Turmoil, New York, 1960 pp. 121 - 29 and 155 - 56 .

(٤) مضابط جامعة الدول العربية: الأمانة العامة، إدارة السكرتارية، الدورة (٢٤) أكتوبر ١٩٥٥، مذكرة الأمين العام للمجلس بشأن قضية الجزائر. ص٣٠٥ .

(٥) فى ٢٥ يناير ١٩٥٥، عين حاكم عام للجزائر، وكانت حكومة بيير مندس فرانس Pierre Mendes France تعتقد أنه الرجل المناسب لإخماد نار الثورة، وفى عام ١٩٣٤قاد لجنة الأمن ضد فاشية المثقفين Comite de vigilance des intellectuils Anti - Fascistes ، وفى عام ١٩٤٠، عينة الجنرال ديجول رئيساً للمنظمة السرية لفرنسا الحرة. وعندما تولي ديجول رئاسة الجمهورية عينه وزيراً للمستعمرات الفرنسية، وعندما وصل إلى الجزائر تعامل مع الثوار بصرامة بالغة بغرض إخماد الثورة فى أقصر وقت ممكن فاستعان بعدد هائل من قوات حلف الأطلسى، ومن أقواله، «ليعلم الجميع أن فرنسا لايمكن أن تتخلى عن الجزائر، لأنها معنى ذلك تتخلي عن بروفانس Provence ومهما حدث فإن قدرالجزائر هو فرنسا» .

للمزيد عن سوستيل يمكن الرجوع إلى :

Soustelle, J., Aimée et Soufrante Algérie, Paris.plon 1955

Le Monde, 12 Juin, 1955 .

(٦) Goutor, J. R., Algeria and France 1830 - 1963, Indiana 1965. p. 43.

(٧) للمزيد عن سياسة الإدماج يمكن الرجوع إلى :

Deschamps, H., Méthodes et Doctrines Coloniales de la France, Paris 1953. p. 204 .

(٨) Le Monde., 12 Juin, 1955 .

(٩) مضابط جامعة الدول العربية: الدورة (٢٤) أول أكتوبر ١٩٥٥ - ١٩ يناير ١٩٥٦ مذكرة الأمين العام عن تطور الأحداث فى الجزائر. د/ ٢٤/ ٢/ ١-ت.

(١٠) مضابط جامعة الدول العربية: الدورة (٢٤) أول أكتوبر ١٩٥٥ - ١٩ يناير ١٩٠٦ تقرير الأمين العام لمجلس الجامعة ص٣٠٦ - ٣٠٧.

(١١) المصدر السابق. نص المذكرة ص٣٠٧ - ٣٠٨ .

(١٢) مؤسسو هذه الأحزاب هم على التوالي، الشيخ عبد الحميد بن باديس، ومصالى الحاج، فرحات عباس .

للمزيد من الاطلاع عن هذه الأحزاب يمكن الرجوع إلى :

د. أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية. ٣ أجزاء. معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة ١٩٧٧ .

د. وجيه أبو حمزة: الحركة الوطنية الجزائرية ١٩٣٠ - ١٩٤٥ . رسالة دكتوراه.غير منشورة. آداب المنيا ١٩٨٦ .

(١٣) مضابط الجامعة العربية. الدورة (٢٤) صـ١٥٢ - ١٥٣ .

(١٤) المصدر السابق. ص١٥٤ .

(١٥) المصدر السابق. ص١٥٤ .

(١٦) المصدر السابق. ص١٥٤ - ١٥٥ .

(١٧) المصدر السابق.ص١٥٥ ومابعدها .

(١٨) Jean - Claude Vatin., L' Algérie Politique (histoire et societe), colin 1974,pp. 279 - 82 .

(١٩) د.صلاح العقاد: المغرب العربى (الجزائر - تونس - المغرب الأقصى) القاهرة ١٩٦٩، ص٤٤١ .

(٢٠) Goutor'.,op.cit.pp. 44 - 45 .

(٢١) Le Monde., 31 Janvier 1956 et1 a 12 Fevrier 1956 .

(٢٢) Le Monde.,17 Fév. 1956 .

(٢٣) France Observateur.,24 Fev. 1956 .

(٢٤) WILFRID KNAPP', North West Africa (A Political and Economic Survey),third Edi.New York 1977, p. 90 and 93

(٢٥) كان رئيساً للوزراء، وفى حكومة موليه كان ممثلاً لكتلة الإتحاديين والزراعيين والإشتراكيين .

(٢٦) Journal officiel De le Republique Française. 1 Mars 1956, No. 6. pp. 140 - 41 .

(٢٧) Ibid. PP. 136 - 137.

(٢٨) Journal Officiel De la République Française., 9 Mars 1956, No. 25. pp. 747 - 50.

(٢٩) Le Monde.,17 Mars 1956 .

(٣٠) مقترحات «نهرو» المشار إليها تنص على:

- وقف أعمال العنف والإجراءات المضادة من قبل الطرفين .
- إعتراف فرنسا بوحدة الجزائر القومية، وذاتيتها المستقلة علي أساس الحرية التامة .
- تساوى الشعوب المقيمة فى الجزائر بغض النظر عن جنسياتها فى الحقوق والواجبات .
- الاعتراف بالجزائر كالوطن الأم لمن يقيم فيها سواء من المسلمين أو الأوربيين .
- بدأ المفاوضات المباشرة على هذه الأسس حسب ميثاق الأمم المتحدة .

(٣١) Journal Officiel.,1 Juin 1956. No 59. pp.3164 - 3166 .

(٣٢) Le Monde.,4 Octobre 1956 .

(٣٣) Le Monde.,9 Octobre 1956 et le Figaro.,9 Octobre 1956 .

(٣٤) تقرير الأمين العام للجامعة العربية إلى اللجنة السياسية فى ١٤ أكتوبر ١٩٥٦، الدورة ٢٦. ص٩٢ .

(٣٥) Talbott,J., Franch Public Opinion and the Algerian war . Franch historical Studies. Vol. IX No. 2 Fall 1975 P. 356 .

(٣٦) لمزيد من الاطلاع إنظر : Goutor.,pp. 36 - 39.

جوان جليسبى: ثورة الجزائر، ترجمة عبد الرحمن صدقى أبو طالب. الدار المصرية للتأليف والنشر. القاهرة بدون. ص١١٩،ص١٥٩ – ١٧١ .

(٣٧) للتعرف على هؤلاء الزعماء يمكن الرجوع إلى :

Lacouture, J., Cinq Hommes et la France, Paris 1961.

(٣٨) Knapp, W., North West Africa: A Political and Economic Survey, third Edition, New York 1977, 96 .

(٣٩) Ibid. p. 97 .

(٤٠) Ibid. p. 98 .

(٤١) للمزيد عن القانون إنظر :

Journal Official De la République Française Fevrier 1958 No. 21 (La Loi Carde de L'Algerie

د. صلاح العقاد: المغرب العربى ص٤٤٦ – ٤٤٨ .

د. جلال يحيى: المغرب الكبير الفترة المعاصرة جـ٣. القاهرة ١٩٦٦. ص١٢١٩–١٢٢٠ .

محمد محمد حسنين: الاستعمار الفرنسى. القاهرة ١٩٦٢. ص٢١٥ – ٢٢٣ .

(٤٢) مضابط جامعة الدول العربية: الدورة ٢٥. نص البرقيات ص٥٤–٥٥ .

(٤٣) المصدر السابق. ص٥٤.

(٤٤) المصدر السابق. ص٥٤ .

(٤٥) من سوريا حزب الشعب، وحزب البعث العربي الاشتراكى، والحزب الوطنى، والمراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين «مصطفى السباعى»، ومن الأردن حزب البعث العربى الاشتراكى .

(٤٦) المصدر السابق. ص٥٥ – ٥٧.

(٤٧) Coutor, p. 42.

(٤٨) للمزيد من الاطلاع عن مآسى اللاجئين، وخاصة مجزرة ساقية سيدى يوسف فى ٨ فبراير ١٩٥٨، إنظر:

Ferniot..J., De Goulle et 13 Mai, Paris. plan, 1965. pp. 15- 24.

Talbott, J., The war without A Name: France in Algeria 1954 - 1962, London,Faber. 1980. pp. 60 - 71 .

(٤٩) مضابط جامعة الدول العربية: الدورة ٢٨ (٢١ أكتوبر ١٩٥٧ – ١٧ نوفمبر ١٩٥٧). تقرير لجنة الصليب الأحمر ص٧٩ – ٨١ .

(٥٠) المصدر السابق: صورة طبق الأصل لرسالة سفارة المملكة العربية السعودية، تحت رقم ١٧٧/١/٣ بتاريخ ١٣٧٧/٣/٤هـ (١٩٥٧/٩/٢٨) ص٨١ .

(٥١) نص التقرير في مضابط الجامعة العربية. دورة ٢٨. ص٧٩ – ٨١ .

(٥٢) France Observateur, 15 Juin 1955 .

(٥٣) Le Monde.,25 Août. 1955.

(٥٤) France Observateur, 15 Septembre ,1955.

(٥٥) Ibid',28 - 30 Septembre 1955 .

(٥٦) هناك عدد كبير من المثقفين الفرنسيين أعلنوا صراحة عن حقيقة أفكارهم وعداوتهم للعنصرية والحرب التى تقوم بها فرنسا فى الجزائر ومن هؤلاء البيركامو Albert Camus 1913 - 1960 ذلك المفكر والأديب والفيلسوف، وكان قد ولد بالجزائر من أسرة فقيرة، وكان يعتز بحضارة وثقافة فرنسا فى الجزائر وإن كانت مواقفه تأرجحت مابين تأييد للثورة ومابين الجزائر الفرنسية الأمر الذى أوقع العداوة بينه وبين اليسار الفرنسى، والمفكرين المؤيدين لحرية الجزائر. أمثال جان بول سارتر Jean Paul Sartre ، وكان كتاب الطاعون La peste لكامو هو مرآة تعكس فلسفته تجاه «الأقدام السوداء» الجزائريين من أصول أوربية .

وكذلك الكاتب والمفكر السياسى والفيلسوف فرنسيس جانسون. Françis Jeanson وإنضم إلى الجبهة الشعبية مثل معظم المثقفين الفرنسيين وانتقد فى كتابه: «الجزائر خارجه عن القانون» السياسة الاستعمارية الفرنسية فى الجزائر، وساند أهداف الجزائريين، وفى كتابه «حربنا» Notre guerre إنتقد بشدة أساليب التعذيب التى تستخدمها فرنسا فى الجزائر، ورفض إسلوب الإبادة الجماعية، وحث الجنود الفرنسيين على أن يقولوا لا للحرب في الجزائر. وأعلن أن اليسار الفرنسى سيفوز مستقبلاً، فى سياسته إذا دعم وساند نضال وكفاح الشعب الجزائرى فى تحقيق الاستقلال والحرية .

وأيضاً من تلك الطبقة المثقفة فرانز فانون Frantz Fanon ولد فى عام ١٩٢٥. فى جزر المارتنيك Martinique كمواطن فرنسى من الدرجة الثانية نظراً لسواد بشرته. وتعلم العلوم الطبية فى جامعة ليون Lyon ، وأثناء

الحرب العالمية الثانية التحق مثل معظم المثقفين الفرنسيين «بجيش» «فرنسا الحرة» وجرح فى إحدى المعارك واكتشف خلال الحرب حقيقة بنية المجتمع الأوربى القائم علي التفرقة بين الأبيض والأسود وجسد كتابه Peau Noir, Masque Blanc تلك الفلسفة، وفي عام ١٩٥٣، جاء فانون إلى الجزائر وعمل طبيب في مستشفى الأمراض العقلية بالبليدة، وفي نهاية عام ١٩٥٦، قدم إستقالته إلى الحاكم العام بالجزائر وإلتحق بصفوف جبهة التحرير الوطنى والتزم بنضالها وأهدافها روحاً وجسداً، وقدم له مساعدات طبية عديدة، وفى عام ١٩٥٧، أصبح مكلف بالإعلام للجبهة، وفى ٦ ديسمبر ١٩٦١، مات فانون دون أن ينعم بحرية وإستقلال الجزائر ووفت الثورة معه العهد فأطلقوا إسمه وفاءا ورمزاً على شوارع ومدارس ومستشفيات وإحدى المؤسسات فى الجزائر .

هذا بالإضافة إلى إعلام ورأس المثقفين الفرنسيين أمثال سارتر، وسيمون دى بوفوار Simon de Beauvoir .

للمزيد من الاطلاع انظر :

Françis Jeanson et Colette Jeanson., L' Algérie hors la loi, paris 1955 .

Jeanson, F. ' Notre Guerre, Paris 1960 .

Jeanson, F. " La Révolution Algérienne Probleme et Perspectives, Milan 1962 .

Fanon, F., Peau Noir, Masque Blanc, Paris 1952.

Poy,j., La guerre d' Algérie, Paris 1960 .

(٥٧) تقرير الأمين العام لمجلس الجامعة.مارس ١٩٥٩.ص٣٠.
وأيضاً: مضابط جامعة الدول العربية. دورة (٣١). ص١٥٥ .

(٥٨) مضابط الجامعة العربية. الدورة (٣٠) أكتوبر ١٩٥٨ ص٢٦٦. صادر السفارة السعودية بالقاهرة تحت رقم ١٥٠/١/٣ تاريخ ١٣٧٨/٣/١٦هـ (١٩٥٨/٩/٣٠).

(٥٩) المصدر السابق .

(٦٠) تقرير الأمين العام لمجلس الجامعة. الدورة (٣١) مارس ١٩٥٩.ص٣١.
وأيضاً: مضابط الجامعة العربية. (د/ ٣١). ص٥٥.

(٦١) Le Monde.,27 Mai 1959 .

(٦٢) Le Figaro.,27 - 29 juillet 1959 .

(٦٣) تقرير الأمين العام لمجلس الجامعة : دورة (٣٣) ٢١ مارس ١٩٦٠ .

(٦٤) مضابط جامعة الدول العربية: الدورة (٣٣). ص٨٤ - ٨٥ .

(٦٥) مضابط جامعة الدول العربية: الدورة (٢٢) .

(٦٦) مضابط جامعة الدول العربية: الدورة (٢٣) ٢٧ مارس ١٩٥٥ - ٢١ مارس ١٩٥٥.ص٥١ - ٥٢ .

(٦٧) مضابط جامعة الدول العربية: الدورة (٢٤) أكتوبر ١٩٥٥ - ١٩ يناير ١٩٥٦، ص١٥٥ .

(٦٨) تقرير الأمين العام للجامعة العربية: الدورة (٢٩). ص٧٨ .

(٦٩) مضابط الجامعة العربية: الدورة ٢٩ ملحق رقم ١ ملف رقم١٠٦١/٣٦٣/١ رقم ١٧٨ وزارة الخارجية المصرية .

(٧٠) المصدر: السابق ملحق رقم ٢ بتاريخ ١٩٥٨/١/١٣، تحت رقم ٤٧/٢١/٢. السفارة العراقية بالقاهرة .

(٧١) المصدر السابق: ص٨٠. صادر السفارة السعودية بالقاهرة تحت رقم ٥٧٠/١/٣ بتاريخ ١٩٥٨/٢/١٢.

(٧٢) المصدر السابق: ص٨٢. صادر سفارة جمهورية السودان بالقاهرة تحت رقم (سرى/ س ج س/ ج ع/ ٢/١٨) .

(٧٣) Le Journal Officiel, No 6, 1 Mars 1956, pp. 140 - 141 .

(٧٤) للمزيد عن المساعدات المصرية انظر. جليسبى: ص١٧٦- ١٨٣، ١٨٧، ١٩٩ .
ندوة ثورة يوليو والعالم العربى.إعداد وتقديم د. عبد العظيم رمضان- القاهرة ١٩٩٣.
فتحى الديب: عبد الناصر وثورة الجزائر. القاهرة المستقبل العربي ١٩٨٤.
Knapp, W., op.cit. pp. 89 - 92.

(٧٥) مضابط الجامعة العربية: الدورة (٢٩) ص٨١ تحت رقم ٣٢/٥٨/٦٢٩ تاريخ ١٨ فبراير ١٩٥٨، السفارة اللبنانية بالقاهرة .

(٧٦) المصدر السابق: ص٨٢. تحت رقم ٣/٩/٧١٩ تاريخ ١٩٥٨/٣/٢٣ سفارة المملكة الليبية المتحدة بالقاهرة .

(٧٧) مضابط الجامعة العربية: الدورة ٢٩: قرار رقم ١٤٤٠ ص٢٨٤ .

(٧٨) انظر مضبطة الجامعة الدورة (٢٧) ص١٧٢ فصل الميزانية والدورة ٢٩. ص٢٩٥-٢٩٦ والدورة (٣٠) ص٢٦٧-٢٦٩ .

(٧٩) إننى أستحى من ذكر تفاصيل الجلسة، ولمن أراد المزيد عليه الرجوع إلى مضابط جامعة الدول العربية: الدورة (٢٩) ص٣٠٣ ومابعدها .

(٨٠) هم الدكتور أحمد فرنسيس وزير المالية والشئون الإقتصادية، عبد الحميد مهدى وزير شئون شمال أفريقيا، أحمد توفيق المدنى وزير الثقافة.

(٨١) يمكن الرجوع إلى تفاصيل المناقشات والرسائل حول الميزانية الخاصة بالجزائر إلى: مضابط جامعة الدول العربية: الدورة(٣٠) ص٢٦٧ ومابعدها .
تقرير الأمين العام الى مجلس الدورة مارس ١٩٥٩، ص٢٨ ومابعدها .

(٨٢) تقرير الأمين العام: إلى مجلس الجامعة فى دورة إنعقاده العادى الحادى والثلاثين مارس ١٩٥٩ ص٢٨-٢٩.

(٨٣) Knapp, W., op. cit. pp, 92-93
جليسبى: ص١٤٦ .
د. عبد الغفار حسين: صفحات من تاريخ العرب المعاصر. طنطا - سماح ١٩٧٨ ص١٧٧-١٨٠ .

(٨٤) الأهرام ٥ أغسطس ١٩٥٨ .

(٨٥) الأهرام ٩ إلى ١٤ ديسمبر ١٩٥٨ .

(٨٦) الأهرام: ٨ إلى ١٢ ديسمبر ١٩٥٨ .

(٨٧) الأهرام: ٣ إلى ١٠ فبراير ١٩٥٩ .

(٨٨) يقصد بتلك المنظمات حلف الأطلسى الذى يقدم السلاح لفرنسا، والاتحاد الأوربى للمدفوعات، والسوق الأوربية المشتركة، والمنظمة الأوربية للتعاون الإقتصادى، تلك المنظمات التى تقدم لفرنسا مساعدات مالية وغيرها .

(٨٩) الأهرام: ٧ إلى ١٤ ديسمبر ١٩٥٨ .

(٩٠) الأهرام: ٢١ إلى ٢٨ ديسمبر ١٩٥٨ .

(٩١) مضابط الجامعة العربية: الدورة (٢٨) ١٩٥٧، ملحق رقم ٤.

(٩٢) المصدر السابق: ملاحق ، ٥ ، ٦، ٧.

(٩٣) للمزيد من الإطلاع عن مسألة الصحراء يمكن الرجوع إلى:

د. جلال يحى: المغرب الكبير. الفترة المعاصرة ٣٨٠. القاهرة ١٩٦٦. ص١٢٠٩-١٢١٦.

(٩٤) عن تفاصيل الانقلاب يمكن الرجوع إلى:

Guy, M.; 13 Mai 1958-13 Mai 1962. Paris: Plan 1962.

Clark; pp. 363-421.

Ferniot, J.; Da Gaulle- et le 13 Mai, Paris: plon 1965.

(٩٥) هو شارل أندريه ماريه جوزيف دى ديجول. Charle Andre Marie Joseph De Gaulle ولد فى ٢٢ نوفمبر ١٨٩٠، وفى سنة ١٩١٢، تخرج من الكلية العسكرية (Academic Militaire Spint Cyr) كضابط. وإبان الحرب العالمية الأولى رقى إلى نقيب وجرح مرتين وسجن لدى الألمان. وإبان الحرب العالمية الثانية رقى إلى عقيد، وبرزت شخصيته فيها كبطل قومى، خاصة بعد سقوط باريس فى يد الألمان وقيام ديجول بتوجيه ندائه التاريخى من راديو لندن فى ١٨ يونيو ١٩٤٠، للشعب الفرنسى يطلب منه الإستمرار فى المقاومة ضد الإحتلال النازى، ويعلن عن حركة الفرنسيين الأحرار. وبعد انتهاء الحرب الثانية ١٩٤٥، أصبح الجنرال ديجول فى نوفمبر ١٩٤٥، رئيسا للحكومة الفرنسية، وفى ٢٠ يناير ١٩٤٦، قدم ديجول استقالته من الحكم. وفى يونيو ١٩٥٨، عادل الى السلطة، وكان آخر رئيس فى الجمهورية الرابعة. ونتيجة للأزمة السياسية التى أوجدتها الثورة الجزائرية فى هرم السلطة الفرنسية. قام الجنرال ديجول بتأسيس الجمهورية الخامسة، وأصبح أول رئيس لها، حتى عام ١٩٦٩، وتوفى ديجول عام ١٩٧٠.

للمزيد من الاطلاع يمكن الرجوع إلى:

Passeron, A.; De Gaulle parle. Paris:L Plon 1962

De Gaulle, C.H.; Memoires de Guerre, 3 Vols. Plon 1959.

(٩٦) Clark; pp. 413-418.

(٩٧) P bid; pp. 423-24.

الأهرام : ٢٠ إلى ٢٦ سبتمبر ١٩٥٨.

(٩٨) Le Monde; 2 Mai 1955.

(٩٩) Clark; pp. 425-26.

(١٠٠) للمزيد من التعرف على الدستور الجديد يمكن الرجوع إلى
محمد محمد حسنين: الاستعمار الفرنسي. ص ١٣٦ ومابعدها.

(١٠١) تقرير الأمين العام لمجلس الجامعة: الدورة (٣١) مارس ١٩٥٩، ص٣١.

(١٠٢) جليسبى: ص١٩٨.

(١٠٣) Le Monde; 12 November 1958.

(١٠٤) تقرير الأمين العام لمجلس الجامعة، مضبطة الدورة (٣١) ص١٥٨.

(١٠٥) Goutor; op. cit. p. 51.

(١٠٦) Le Monde, 3 et 4 Octobre 1958.
Knapp; p. 103 Clark; pp. 426-27.

(١٠٧) Le Monde; 24 Octobre 1958.

(١٠٨) Goutor; p. 52.

(١٠٩) للمزيد أنظر: Nasser Eddine Ghazali; Oposition explicite et collaboration Implicite: le Mouvement National Algérien (M.N.A.) de Messali Hadj. (Revue Algérienne de Sciences Juridiques Economiques . et politiques) volume IX No 4 Decembre 1972 pp. 1017-1042.

(١١٠) Le Figaro; 18 Novembre 1958.

(١١١) Vatin; op. cit. pp. 283 etc.

(١١٢) مضابط الجامعةالعربية : الدورة (٣٢) سبتمبر ١٩٥٩ – فبراير ١٩٦٠. ملحق ٣. ص ٦٣٩-٦٤٢ نص البيان الديجولى.

(١١٣) The Time; September 29, 1959-p. 8.

(١١٤) Knapp; pp. 103-104 Goutor; pp. 65-56.

(١١٥) Le Monde; 30 Janvier 1960.

(١١٦) وعلقت الصحف العالمية على هذا النداء، فذكرت صحيفة Herald Tribune الأمريكية فى مقالها الافتتاحى «ان فرحات عباس قد أوضح أن حق تقرير المصير الذى وعد به ديجول الجزائريين لايمكن أن يعنى سوى الإستقلال، ولكن ديجول لاينظر إلى هذا الوعد على تلك الشاكلة، إذ أن حق تقرير المصير بالنسبة له كما هو بالنسبة لمعظم الفرنسيين يعنى أن الجزائريين سوف يختارون الارتباط مع فرنسا.

Herald Tribune; February 18; 1960.

وعلق عمدة مرسيليا عضو الشيوخ الاشتراكى الفرنسى فى مقال نشرته صحيفة Le provencal الفرنسية بقوله: «إن من الخطأ السياسى ألا ترد فرنسا على بيان السيد فرحات عباس رئيس الجمهورية الجزائرية المؤقته» وقال إن هذه هى أول مرة تعترف فيها جبهة التحرير الوطنية الجزائرية بأن الجزائر لاتخص المسلمين فقط، وليس هناك مايدعو إلى أن يديروا أمرها وحدهم، بل هى وطن للجميع .. وإن من الخطأ السياسى عدم الالتفات الى هذا الموقف الجديد الذى اتخذته جبهة التحرير الوطنية.

Le Provençal; 19 Fevrier, 1960.

(١١٧) مضابط الجامعة العربية : الدورة (٣٢) ص٦٤٤.

(١١٨) المصدر السابق ص٦٨٤.

(١١٩) Le Monde; 5 Mars, 1960.

(١٢٠) مضابط مجلس الجامعة العربية: الدورة (٣٣) مارس ١٩٦٠.

(١٢١) للمزيد من الاطلاع على البيان يمكن الرجوع إلى:

Maspero, F.; Le droit a l'insoumission: "Le dossier des 121:. Paris 1961. pp. 16 etc.

Simone De Beauvoir; La Force des choses. Paris Gallimard, 1963.

(١٢٢) Le Monde; 5 a 17 Novembre, 1960.

(١٢٣) Le Figaro; 21 Decembre, 1960.

(١٢٤) الأهرام : ١٠ يناير ١٩٦١.

(١٢٥) اعتذر عن الحضور. رئيس جمهورية تونس، وليبيريا، ولم يصل اعتذار من رئيس جمهورية السودان، وامبراطور إثيوبيا، واشترك فى المؤتمر جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة، ونكروما رئيس غانا، وسيكتورى رئيس غينيا، وموريبوكيا رئيس جمهورية مالى، وفرحات عباس.

(١٢٦) للمزيد عن المؤتمر وقراراته يمكن الرجوع إلى:
تقرير الأمين العام للجامعة العربية إلى مجلس الجامعة. الدورجة (٣٥) مارس ١٩٦١.

(١٢٧) الأهرام : ١١ يناير ١٩٦١.

The New York Times; January 10; 1961.

(١٢٨) الأهرام : ١٧ يناير ١٩٦١.

(١٢٩) الأهرام : من ٢١ إلى ٢٧ يناير ١٩٦١.

(١٣٠) تقرير الأمين العام الى مجلس جامعة الدول العربية: دورة (٣٥) مارس ١٩٦١. ص٣٩-٤٠ .
مضابط الجامعة العربية: الدورة (٣٦) سبتمبر ١٩٦١. ص٢٠٦. ونص القرارات بالملحق رقم ١.

(١٣١) الأهرام: ٣ مارس ١٩٦١.

(١٣٢) الأهرام: ٤ مارس ١٩٦١.

(١٣٣) الأهرام : ١٤ مارس ١٩٦١.

(١٣٤) الأهرام : ١٦ مارس ١٠٩٦١.

(١٣٥) Le Monde; 16 Mars, 1961.

(١٣٦) الأهرام: ١٨ مارس ١٩٦١.

(١٣٧) انظر الأهرام من ١٧ إلى ٢٧ مارس ١٩٦١.

(١٣٨) مضابط مجلس الجامعة العربية. الدورة (٣٥) مارس ١٩٦١.
تقرير الأمين العام لمجلس الجامعة فى الدورة (٣٦) سبتمبر ١٩٦١ ص٢٠٥.

(١٣٩) الأهرام : ٢٨ مارس ١٩٦١. Le Monde; 28 Mars, 1961

(١٤٠) Le Monde 31 Mars, 1961.

(١٤١) الأهرام: ١ ابريل ١٩٦١.

(١٤٢) الأهرام : ٦ ابريل ١٩٦١.

(١٤٣) الأهرام: ٩ ابريل ١٩٦١.

(١٤٤) Le Monde; 7 Avril; 1961.

(١٤٥) تقوم هذه الشروط التى دعا إليها ديجول فى ١١ ابريل ١٩٦١ على هذه الأسس:

١- اجراء استفتاء فى الجزائر وقبول نتيجته.

٢- بحث مستقبل الجزائر مع الهيئات الجزائرية المختلفة وخاصة هيئة الثورة الجزائرية.

٣- التعاون بين الجزائر وفرنسا على أساس المشاركة وتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية مقابل الحصول على تسهيلات وقواعد عسكرية فرنسية فى الجزائر.

٤- الاستمرار فى العمل لإنشاء إدارة إقتصادية وسياسية جديدة فى الجزائر.

Voyez; le Monde; 12-14 Avril, 1961.

(١٤٦) الاشتراك أو الاتحاد؛ نظرية سياسية ظهرت فى نهاية القرن التاسع عشر، وسادت فى فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى، وأخذ بها البرلمان الفرنسى فى مشروعات البير سارو A. Sarrout ١٩٢١، وتطبيقا لهذه السياسة أنشئت فرنسا جمعيات نيابية محلية فى بعض مستعمراتها يمثل فيها مواطنوا المستعمرات ومواطنو دولة الأصل (فرنسا) وهذه النظرية هى مزيج بين نظرية الادماج L'Assimilation ونظرية الاستقلال الذاتى L'Autonomie ونظرية الاشتراك بهذا الازدواج اتعطى سكان المستعمرات حق الاشتراك فى برلمان الدولة الاستعمارية وفى برلمان دولتهم المحلية. أى تمنحهم صفة مواطن مزدوجة كما هو الحال فى النظام الفيدرالى.

لمزيد من الاطلاع انظر:

Rolland, L. et Lampué, L.; Precis de Droit Des pays D'Outre-Mer, Deuxième Edition, Paris 1952.

Deveze, M.; La France D'Outre-Mer, de L' Empire Colonial A Lunion Française 1938-1947, Paris 1948.

(١٤٧) Le Monde ; 15-19 Avril; 1961.

(١٤٨) Le Monde: 18 Avril; 1961.

(١٤٩) Pickles, D.; Algeria and France, New York, 1963. p. 123.

(١٥٠) للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

Le Monde; 23-16 Avril 1961. الأهرام: ٢٣-٢٧ ابريل ١٩٦١.

Anapp; op.cit. p. 108.

Susini, J-J;, Histoire de L'OAS. Paris 1963.

(١٥١) Le Monde; 7 June, 1961.

(١٥٢) الأهرام، ١٥ يونيو ١٩٦١.

(١٥٣) من وفود الدول التى حضرت الاجتماع التمهيدى: أفغانستان، بورما، اثيوبيا، غانا، الهند، اندونيسيا، العراق، مالى، المغرب، نيبال، المملكة السعودية، الصومال، السودان، الجمهورية العربية المتحدة، اليمن، البرازيل، حكومة الجزائر المؤقتة. للمزيد عن المؤتمر يمكن الرجوع إلى الأهرام: ٥ يونيو إلى ١٥ يونيو ١٩٦١.

وكذلك الأهرام: ١ سبتمبر إلى ٦ سبتمبر ١٩٦١.

(١٥٤) إقليم الصحراء هو إقليم جزائرى سدا ولحمة قبل إحتلال فرنسا للجزائر ١٨٣٠، وخلال فترة الإحتلال دعمت فرنسا روابط الصحرائ بالجزائر . ولكن قبل اندلاع الثورة عام ١٩٥٤. تم إكتشاف البترول فيها. لذلك قلبت فرنسا سياستها تجاه الاقليم، وعملت منذ ١٩٥٧، على فصل الصحراء اداريا عن الجزائر، واستثنائها من القانون الإطارى ١٩٥٨، وأصدرت قوانين تؤكد أن الصحراء جزء من فرنسا، وأنشأت لها وزارة خاصة باسم «وزارة الصحراء»

Ministère du Sahara ، وعين لها وزيرا خاصا هو ماكس ليجن Max Lejeune. ولكن هذه القوانين لاتنفي الحقائق الجغرافية القائلة بأن الصحراء جزء من الجزائر. وازاء الموقف الجزائرى والعربى المتمسك بالجزائر وحدة واحدة والرافض للتقسيم لجأت فرنسا إلى مناورة جديدة، فأثارت موضوع حقوق الدول على حافة الصحراء فيها وفى بترولها. ولكن الدول فهمت الاسلوب الجديد وأعلنت إرجاء بحث هذا الموضوع حتى يتم استقلال الجزائر.

للمزيد من الاطلاع يمكن الرجوع إلى:

محمد صابر: النفط في الجزائر. تطوره ومشاكله. دار المعرفة. دمشق ١٩٦٤.

د. عاطف سليمان: معركة البترول فى الجزائر. دار الطليعة. بيروت ١٩٧٤.

Luchaire, F.; Droit D'Outre-Mer, Paris 1959. p. 263-65.

(١٥٥) تقرير الأمين العام لمجلس الجامعةالعربية ١٢ سبتمبر ١٩٦١، ص٥٥.

(١٥٦) The New York Times; August 11, 1961.

Le Monde; 11 août; 1961.

(١٥٧) Goutor; op. cit. p. 57.

Knapp; op. cit. p. 108.

(١٥٨) Picles; op. cit. p. 101- Goutor; p. 57.

(١٥٩) الأهرام : ٢، ٣ سبتمبر ١٩٦١.

(١٦٠) Goutor; pp. 56-57.

(١٦١) Voyez; le Monde; 6 Septembre, et 7 Novembre 1961.

(١٦٢) Picles; op. cit. pp. 83-90.

(١٦٣) للمزيد عن الاتفاقية يمكن الرجوع إلى:

Goutor; pp. 62-71 Picles; pp. 160-182.

Ben Khedda, y; Les Accords d'Evian, Alger 1980.

جليسبى: ص ٢٥١-٣١١.

د. نازلى معوض أحمد: العلاقات بين الجزائر وفرنسا (من اتفاقية إيفيان إلى تأميم البترول) القاهرة ١٩٧٨.

(١٦٤) Goutor; p. 58.

(١٦٥) للمزيد يمكن الرجوع إلى Le Monde; 1 Juellet a' 6 Juellet, 1962 الأهرام ١ إلى ٧ يوليو ١٩٦٢.

(١٦٦) مضابط الجامعة العربية: دور الاجتماع العادى السابع والثلاثين ص١١٤. نص الرسالة القادمة من تلمسان فى ٢٥ يوليو ١٩٦٢ إلى السفير أحمد توفيق المدنى.

(١٦٧) المصدر السابق : ص١١٢. نص الرسالة ملحق رقم (٢).

ملحق رقم (١)

قـــرار سرى وغير قابل للنشر

اللجنة السياسية فى إجتماعها ببغداد
بشأن قضية الجزائر

أولا: قضية الجزائر:

نظرت اللجنة السياسية تقرير الأمين العام بشأن التطورات الأخيرة فى قضية الجزائر.

واستمعت ببالغ الاهتمام إلى ماأبداه السيد وزير خارجية الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من بيانات شاملة حول تطورات القضية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الحالية، وفى مؤتمر الدار البيضاء فى يناير ١٩٦١.

وتقرر مايأتى:

أولا: أن تقوم وفود الدول العربية لدى الأمم المتحدة بالتعاون مع المجموعة الأسيوية الأفريقية وسائر الدول الصديقة، بتتبع تنفيذ قرارات الأمم المتحدة فى دورتها الحالية بشأن الجزائر.

ثانيا: تقديم المزيد من العون المادى والمالى إلى حكومة الجزائر، بالإضافةإلى تنفيذ القرارات السابقة لمجلس الجامعة.

ثالثا: امداد الحكومة الجزائرية بمزيد من الأسلحة فى أقرب وقت ممكن.

رابعا: أن تسمح كل دولة عربية لرعاياها بالتطوع فى جيش التحرير الجزائرى، كما تسمح بأن يعبر أراضيها متطوعون وفنيون، وتيسير وسائل نقلهم داخل أراضيها فى طريقهم إلى الجزائر.

خامسا: أن تضاعف الدول العربية جهودها لدى الحكومات الأجنبية للظفر بالمزيد من التأييد السياسى لقضية الجزائر.

سادسا: تؤكد الدول العربية من جديد تأييدها وحدة الجزائر وسلامة أراضيها.

سابعا: تؤكد الدول العربية ماعرضته الحكومة الجزائرية فى ١٦ يناير (كانون الثانى) ١٩٦١، من إجراء مفاوضات ثنائية لتأمين الشروط والضمانات اللازمة لممارسة الشعب الجزائرى حق تقرير مصيره فى جو من الحرية والنزاهة.

ثامنا: تعيد الدول العربية النظر فى علاقاتها السياسية والإقتصادية مع فرنسا إذا ماإستمرت هذه فى حربها ضد الشعب الجزائرى.

تاسعا: تواصل الدول العربية التى تقوم فى أراضيها قواعد أجنبية، العمل بكافة الوسائل للحيلولة دون استخدام هذه القواعد لتزويد العمليات الفرنسية فى الجزائر.

عاشرا: تشديد الحملة على الدول والمنظمات العسكرية والسياسية التى تؤيد فرنسا سياسيا أو عسكريا أو ماليا ضد الجزائر.

حادى عشر: مناشدة الدول الاسيوية والأفريقية، وسائر الدول المؤيدة للكفاح القومى فى الجزائر، تأييد هذه القرارات وخاصة ماورد فى البند الثامن.

جامعة الدول العربية: الأمانة العامة، إدارة السكرتارية.

مضابط جلسات دور الإجتماع العادى السادس والثلاثين لمجلس جامعة الدول العربية. ١٤ سبتمبر (أيلول) ١٩٦١–٢٦ فبراير (شباط) ١٩٦٢.